الموسم الثاني
للانصات المركزي

فورين افيرز: عالــم في حالــة حــرب.. ماذا وراء الانفجار العالمي للصراعات ؟

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السـنة 29
الثلاثاء
2023/11/28
No. : 7870

١٦ يوم

اليوم العالمي
للقضاء على العنف
ضد المرأة

الحاجة الى العمل الجماعي لتطوير واقع المرأة والدفاع عن حقوقهن

-قوباد طالباني-

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- الافتتاحية : وحدة الصف والخطاب.. الخيار الوحيد
- حراك حزبي بقيادة الاتحاد الوطني لمواجهة الوضع الاستثنائي في الاقليم
- تاكيدات على الاسراع بتنفيذ الاصلاحات في وزارة البيشمركة
- قوباد طالباني: الحاجة الى العمل الجماعي لتطوير واقع النساء وحقوقهن
- القائمة (134) .. خدمة مواطني نينوى دون تمييز
- مرشح الاتحاد الوطني في صلاح الدين: 55 قرية تحتاج إلى إعادة إعمار في خورماتو
- رئيس الجمهورية:ضرورة ضمان محاسبة عصابات داعش ومنع تكرار الجرائم
- رئيس الجمهورية:ضرورة الاهتمام بشريحة المثقفين وتشريع القوانين الخاصة بهم
- رئيسا الجمهورية والقضاء:معالجة المشاكل وفق الاطر الدستورية والقانونية
- السوداني يطلق خطة التنمية الوطنية الخمسية وتعزيز الشراكات الاقتصادية
- زيارات ميدانية لوزير العدل الى البصرة وميسان

الرئيس مام جلال..شواهد ومواقف

- علي شمدين: مام جلال في الشام...(7)

المـرصــد التركـي و الملف الكردي

- حول الأوضاع والتطورات في شمال كردستان وتركيا
- الدفاع التركية تعلن مقتل 3 من جنودها في العراق
- اتفاق تركي إيراني على تعزيز التعاون والعلاقات الثنائية
- تركيا وروسيا ترسمان خارطة التعاون الاقتصادي للمرحلة المقبلة
- الباحث شورش درويش: عن الاستثمار التركي في حرب غزة وحيرة أردوغان

المرصد السوري و الملف الكردي

- باحث أمريكي: على الولايات المتحدة أن تقف مع شركاءها الكرد
- محمد أمين عليكو : الإجرام التركي وسياسة التطهير العرقي

اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة

- رسالة بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة
- الاستثمار عبر تعزيز دور المرأة في صنع القرار
- د.قاسم حسين صالح : قانون مناهضة العنف ضد المرأة معطّل منذ خمس سنوات!
- التزام امريكي بحماية حق النساء والتصدي للعنف بحقهن

رؤى و قضـايـــا عالميـــة

- فورين افيرز: عالـــم فـــي حالـــة حـــرب

العدد: 7870... 2023-11-29

وحدة الصف والخطاب.. الخيار الوحيد

بدأ الاتحاد الوطني الكوردستاني حراكا سياسيا ودبلوماسيا آخر، بزيارة الأحزاب والقوى السياسية، والهدف الأساس منه هو تحقيق وحدة الصف وتوحيد البيت الكوردي وإجراء انتخابات نزيهة لبرلمان كوردستان، تكون في مستوى طموح المواطنين، وبموازاة ذلك تحفظ المصالح العليا لاقليم كوردستان، من خلال العمل المشترك والمسؤولية الوطنية.

أعلن الاتحاد الوطني الكوردستاني بعد انعقاد مؤتمره الخامس، وفي الاجتماع الأول للمجلس القيادي، بتوصية من بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني، عن مبادرة لتغليب لغة الحوار وحل المشكلات من أجل وحدة البيت الكوردي، والرئيس بافل يترأس بنفسه وفد الاتحاد الوطني لهذا الغرض، بهدف تسريع وتيرة اتخاذ القرار السياسي وعدم تضييع الوقت والفرص، لأنه حسب قراءة الاتحاد الوطني للمراحل، لايمكن تأجيل فرص وحدة الصف والمصالحة وخدمة جماهير الشعب أكثر من ذلك.

وفضلا عن أن الرؤية السياسية للوحدة والمصالحة واضحة، فإن دروسها وعبرها بالنسبة للقوى السياسية أكثر وضوحا، وهي جلية في تاريخ الحركة التحررية الكوردية، وبصمات الاتحاد الوطني الكوردستاني عليها بارزة، وقد تم جني ثمارها للشعب ونضاله سريعا، لذا فإن الكورد وحركتهم السياسية لم يخسروا أبدا من وحدة الصف والخطاب، بل العكس، فقد تضرروا من تشتت البيت الكوردي.

تاريخنا السياسي فيه العديد من الدروس والعبر، عن النجاح والانتصار بسبب وحدة الصف والمصالحة السياسية في الداخل، بدءا من انتفاضة آذار ١٩٩١، ومن ثم الانتخابات وتشكيل الحكومة المحلية في ١٩٩٢، المشاركة الحقيقية للكورد في إسقاط النظام البعثي عام ٢٠٠٣، المشاركة الفعالة للكورد في بناء العراق الجديد عام ٢٠٠٥، ضمان حق وحصة الكورد في الميزانية العراقية بنسبة ١٧٪، وعلى صعيد الاقليم فإن أمثلة نجاح وحدة الصف أكثر، ولذلك فإنه في المرحلة الراهنة أيضا هناك سبيل وحيد للنجاح أمام الأطراف السياسية الكوردستانية، ألا وهي «وحدة الصف والخطاب الكوردي»، التي يتبناها الاتحاد الوطني ولن يحيد عنها، ويرى ضرورة إزالة العقبات والعوائق أمام نجاحها بأسرع وقت.

وبقراءة مبسطة لهذه الفوائد والمضار، فإن الاتحاد الوطني الكوردستاني ومن أجل إنجاز مبادرة الرئيس بافل، يقوم دون أي تردد، بطرق الأبواب السياسية للقوى الكوردستانية، لكي نتمكن عن طرق وحدة الصف والخطاب الداخلي، مواجهة التحديات والمستجدات في الاقليم والعراق من جهة، ومنع إلحاق الضرر بتجربة وكيان الاقليم والعملية السياسية والحكم فيه من جهة أخرى، بحيث يثمر النضال المشروع من أجل حقوق ومعيشة موظفي ومواطني الاقليم عن مكاسب، وهذا النضال له خندق واحد، وهو وحدة الصف والخطاب السياسي والإرادة الكوردية.

إن وحدة الصف والخطاب الكوردي وتغليب لغة الحوار وحماية الاقليم ونظامه الديمقراطي، هي مسؤولية وطنية بالنسبة للاتحاد الوطني الكوردستاني ولن يتهرب منها، بل يقبل عليها، لتأسيس أرضية سياسية وإدارية وديمقراطية صالحة في الاقليم، بحيث ترسو بنجاح وأمان، وتزيح التحديات، بدل أن توقفها.

*افتتاحية PUKMEDIA

حراك حزبي بقيادة الاتحاد الوطني لمواجهة الوضع الاستثنائي في كردستان العراق

مسار جديد

*صحيفة «العرب» اللندنية

يقود حزب الاتّحاد الوطني الكردستاني بزعامة بافل جلال طالباني عملية تشكيل جبهة حزبية في مواجهة الوضع الاستثنائي الذي يعيشه إقليم كردستان العراق جراء ما يشهده من تعقيدات سياسية وما يواجهه من صعوبات اقتصادية ومالية.

وعقدت قيادة الحزب سلسلة من الاجتماعات مع قادة وممثلين عن كل من حركة التغيير والاتحاد الإسلامي الكردستاني وجماعة العدل.

وساهم صعود بافل نجل الرئيس العراقي الراحل جلال طالباني مؤخرا إلى رئاسة حزب الاتحاد الوطني بعد إلغاء مبدأ الشراكة في الرئاسة، في إعادة توحيد الحزب ومنحه قوة إضافية أهّلته لاستقطاب القوى السياسية الساعية للحدّ من هيمنة الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة أسرة بارزاني على أهم مقاليد السلطة في الإقليم،

والناقدة لسياسته التي أفضت إلى الوضع الحالي المهدّد بانهيار تجربة الحكم الذاتي لكرد العراق.

ويبدو حزب الاتّحاد بصدد الاستفادة من شبكة العلاقات الواسعة التي تمكّن رئيسه من نسجها مع الكثير من الفاعلين السياسيين في العراق على اختلاف توجّهاتهم ومشاربهم ليتحوّل إلى قاطرة لجهود إعادة التوازن إلى الإقليم وتخفيف الضغوط عنه.

وتشمل الجهود التي يشترك فيها الاتّحاد الوطني مع عدد من القوى السياسية النأي بالإقليم عن تواصل حالة الفراغ الدستوري، وذلك بتثبيت موعد الانتخابات البرلمانية المقرّرة لشهر فبراير القادم.

وانتهت ولاية برلمان كردستان العراق المنتخب سنة ٢٠١٨ في نوفمبر من العام الماضي، فيما ألغت المحكمة الاتحادية العراقية العليا قراره بالتمديد لنفسه.

وبسبب خلافات حزبية حادّة على قانون الانتخابات الذي تقول أحزاب كردية إنّه يمنح امتيازات غير مستحقّة للحزب الديمقراطي الكردستاني، لم يتمّكن الإقليم من الالتزام بموعد إجراء انتخابات جديدة مطلع أكتوبر ٢٠٢٢، وأرجئ الموعد إلى الثامن عشر من نوفمبر الجاري، ثم إلى الخامس والعشرين من شهر فبراير القادم.

وسيشكل الموعد الجديد سقفا أعلى لانتهاء ولاية كل من برلمان إقليم كردستان وحكومته، وسيعني عدم إجراء الانتخابات في ذلك الموعد عدم وجود تفويض قانوني وبالتالي عدم وجود غطاء شرعي لسلطة الإقليم.

وتشكّل المناسبة الانتخابية المنتظرة حدثا استثنائيا، ليس فقط بسبب تعقيدات الظرف الذي تجري فيه، ولكن أيضا بسبب الاستثناءات القانونية التي ستتم في ظلّها حيث ستقام لأول مرّة تحت إشراف الحكومة الاتحادية العراقية.

وأجّلت المحكمة الاتحادية النظر في قانون انتخابات إقليم كردستان حتى مطلع ديسمبر القادم، وجاء ذلك على خلفية إنهاء عضوية محمد الحلبوسي في البرلمان العراقي وإزاحته من رئاسة المجلس.

وقالت مصادر عراقية إنّ المحكمة منحت المزيد من الوقت لإجراء نقاشات أوسع مع المفوضية العليا للانتخابات العراقية حول قانون انتخابات الإقليم لتجّنب تأجيلها من جديد.

ومن المسائل المطروحة أمام المحكمة الطعن الذي تقدّم به الاتحاد الوطني الكردستاني على قانون انتخابات الإقليم ويتضمّن إلغاء كوتا المكوّن التركماني وتخفيض عدد المقاعد البرلمانية.

وتعليقا على سلسلة اللقاءات الأخيرة لقيادة الاتحاد الوطني بقيادات الأحزاب، اعتبر سعدي

بيره المتحدث باسم الحزب أنّ عملية توحيد البيت الكردي بدأت تنفيذا لتوصيات المؤتمر الخامس للاتحاد.

وقال في مؤتمر صحفي "ناقشنا خلال الاجتماعات موضوع الانتخابات وإجرائها في موعدها المحدد والتداول على السلطة، وتحدثنا أيضا عن حماية كيان إقليم كردستان ومعالجة المشاكل والسعي من أجل حماية الأمن والاستقرار في الإقليم".

وأضاف قوله "أبدينا خلال الاجتماعات حرصنا وتأكيدنا على أن الوضع الحساس في المنطقة يتطلب توحيد البيت الكردي وصون وحدة الصف وحل المشكلات والنقائص التي تعتري إدارة الحكم في الإقليم، وأن تسخر الإستراتيجية السياسية للأحزاب في خدمة المصلحة العامة، وكذلك إجراء لانتخابات في موعدها المحدد، بما يصب في خدمة استتباب الاستقرار وتقوية كيان الإقليم".

وشملت اللقاءات اجتماعا ضم وفدا عن حزب الاتحاد الوطني الكردستاني قاده رئيس الحزب بافل طالباني، بآخر عن حركة التغيير ترأسه مصطفى سيد قادر عضو المجلس الوطني للحركة.

وقال دلير عبدالخالق، المتحدث الرسّمي باسم حركة التغيير، في مؤتمر صحفي عقب الاجتماع إنّ النقاشات دارت حول ثلاثة محاور: الوضع السياسي في العراق وإقليم كُردستان، والوضع الأمني بالمنطقة، إضافة إلى الوضع الإداري داخل الإقليم.

وعن موقف الحزبين من إجراء انتخابات برلمان كردستان، قال متحدّث الحركة إن الاتحاد الوطني وحركة التغيير مع إجراء الانتخابات في وقتها المحدد، مضيفا قوله "نمرّ بفراغ دستوري، وهذا قد ينعكس على عمل المؤسسات الحكومية".

إلى ذلك اجتمع رئيس الاتّحاد الوطني مع الأمين العام للاتحاد الإسلامي الكردستاني صلاح الدين محمد بهاءالدين وناقشا "آخر المستجدات السياسية وتوحيد البيت الكردي والاستعداد لأي طارئ، حيث تم التأكيد على مواصلة الحوار الوطني المسؤول بمشاركة جميع الأطراف السياسية لحل المشكلات في الإقليم والعراق، وتسخير الجهود لحل المشكلات المالية ولاسيما توفير رواتب الموظفين في الإقليم".

وفي اجتماع آخر مع علي بابير رئيس جماعة العدل، ناقش بافل طالباني الوضع السياسي في إقليم كردستان والعراق والمنطقة حيث أكّد الطرفان على ضرورة حماية المصالح العليا لإقليم كردستان العراق ومخاطبة بغداد بخطاب موحّد.

كما شدّد الطرفان على "إزالة العقبات أمام إجراء الانتخابات بحيث تسخر جميع الجهود لإجراء انتخابات نزيهة وشفافة تلبي تطلعات الجميع وتجري في موعدها المحدد".

تاكيدات على الاسراع بتنفيذ الاصلاحات في وزارة البيشمركة

قوباد طالباني: لا ينبغي انعكاس الخلافات في وزارة البيشمركة

أكد قوباد طالباني نائب رئيس حكومة إقليم كوردستان خلال مراسم عودة شورش اسماعيل وزير البيشمركة الى مهامه الاثنين ٢٠٢٣/١١/٢٧ في ديوان وزراة البيشمركة: « يجب إنهاء الخلافات وازالة العقبات امام إنجاز اعمال الوزارة والعمل بروح الفريق».

وخلال اللقاء الذي حضره وكيل وزارة البيشمركة، والامين العام للوزارة، ورئيس الاركان، وعدد آخر من كبار ضباط الوزارة، اوضح قوباد طالباني: « ان وجود الخلافات بين الأطراف السياسية تعتبر من الامور الاعتيادية لكن لا ينبغي انعكاس هذه الخلافات في وزارة البيشمركة، حيث يجب على كبار ضباط وزارة البيشمركة العمل معا بروح الفريق الواحد والمهنية ».

وأشار نائب رئيس حكومة الإقليم الى « أهمية تنفيذ نقاط عملية الإصلاح وإعادة تنظيم قوات البيشمركة» وثمن دعم ومساعدات التحالف للبيشمركة مؤكدا « انه لا ينبغي سير عملية الإصلاح بوتيرة بطيئة، مطالبا كبار ضباط الوزارة العمل من منطلق الشعور بالواجب الوطني من اجل تنفيذ جميع نقاط اصلاح البيشمركة ».

من جانبه اشار شورش اسماعيل وزير البيشمركة الى اهمية دعم جميع الأطراف له، بغية إنجاح أمور وزارة

البيشمركة بعيدا عن الصراعات السياسية، وقال: « ان عمل الوزارة وقوات البيشمركة مهام مقدس، وينبغي وجود التفاهم والعمل المشترك لتحسين تنفيذ الواجبات في الوزارة» مؤكدا ضرورة العمل بروح فريق الواحد خلال المرحلة القادمة من اعمال وزارة البيشمركة «.

قوات البيشمركة كانت وستكون درعا متينا لحماية كوردستان

وعقب اجتماع قوباد طالباني نائب رئيس حكومة الإقليم مع فريق الوزارة، عقد شورش إسماعيل مؤتمرا صحفيا أكد ان البيشمركة كانت درعا متينا لحماية كوردستان وستبقى على هذا النهج، حيث ان مهام البيشمركة هو خدمة المواطنين وحماية كيان الإقليم وسوف نسير على الدرب نفسه».

وأوضح وزير البيشمركة انه تمكننا خلال الفترات السابقة من توحيد قسم من وحدات قوات البيشمركة وسنواصل في تنفيذ عملية الاصلاح، حيث ان الارضية مؤاتيه في الوقت الحاضر لتوحيد صفوف البيشمركة».

وأضاف شورش إسماعيل: « واجهنا مع الولايات المتحدة الامريكية والتحالف الحرب على ارهابيي داعش وتمكننا من النصر، وادعو من التحالف الى مواصلة دعمهم للقوات البيشمركة في المرحلة القادمة».

هذا وقد قدم وزير البيشمركة قبل سنة من الان استقالته الى مجلس الوزراء لاعفائه من المهام، لكن المجلس رفض استقالته واستئنف مهامه اليوم كوزير البيشمركة في حكومة إقليم كوردستان.

وتسنم شورش إسماعيل منصب وزير البيشمركة خلال تصويت أعضاء الدورة الخامسة لبرلمان كوردستان في ١٠/ تموز/٢٠١٩ على الكابينة التاسعة لحكومة إقليم كوردستان.

بيان صادر عن رئيس إقليم كوردستان

نرحب بعودة السيد شورش إسماعيل، وزير شؤون البيشمركة، لممارسة مهام وظيفته في الوزارة. إنها لخطوة صائبة ومهمة تساعد في تحسين سير عملية الإصلاح وتوحيد قوات البيشمركة، نرجو له الموفقية وندعمه كل الدعم.

إن أوضاع إقليم كوردستان والتحديات في العراق والمنطقة بصورة عامة تدعو جميع الأطراف السياسية، وخاصة الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني، إلى تعزيز الوئام ووحدة الصف بينها والتوصل إلى تفاهم مشترك لإنهاء الخلافات وحل المشاكل.

ونحن في رئاسة إقليم كوردستان سنواصل جهودنا ومساعينا من أجل تحقيق ذلك.

نيجيرفان بارزاني
رئيس إقليم كوردستان
٢٧ تشرين الثاني ٢٠٢٣

الحاجة الى العمل الجماعي لتطوير واقع النساء والدفاع عن حقوقهن

اكد قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان، ايمانه الكامل بحقوق النساء ونضالهن المشروع للدفاع عن حقوقهن، وسنعمل على تسليم جميع المتهمين بممارسة العنف ضد النساء الى العدالة.

وقال قوباد طالباني الأحد ٢٠٢٣/١١/٢٦ في كلمة القاها خلال انطلاق فعاليات اسبوع مواجهة العنف ضد النساء: نحتاج الى العمل الجماعي لانصاف النساء وترسيح حقوقهن، ومع الاسف لم نتكمن لحد الآن من اجل نجعل هذا العمل الجماعي واقع حال في كوردستان ولم نتمكن من ان نجعل ملف العنف ضد النساء قضيتنا جميعاً.

واوضح: نحن اليوم اجتمعنا من اجل هدف مقدس وانا مسرور بانه هناك العشرات من منظمات المجتمع المدني ورغم كل العقبات التي تعترضها تعمل من اجل مواجهة العنف ضد المرأة، وهذا خطوة نحو الطريق الصحيح، لكن هذا العمل لايتم عن طريق الحكومة ومنظمات المجتمع المدني فقط بل ويجب علينا جميعنا ان نجعل من هذا الهم الحقيقي همنا جميعا.

واضاف قوباد طالباني: اذا لم نكن صادقين فلن نتمكن من ايجاد حلول واقعية وسريعة لمشاكلنا، وماراه انا بانه لحد الان ملف مواجهة العنف ضد النساء والعنف الاسري هو ملف مهمش من قبل قسم من مجمعنا ونخبة من الشرائح السياسية والاجتماعية والفنية والثقافية، في مجتمعنا هناك مشاكل حقيقة اقتصادية وخدمية وسياسية، ولكن جميع المشاكل مرتبطة ببعضها، لايجوز ان تفكر في معالجة مشكلتين وتهمل المشاكل الاخرى، واذا لم يصبح ملف النساء ملفاً لجميع ابناء المجتمع لن نستطيع ان نتطور في المجالات الاقتصادية والديمقراطية وحرية التعبير وسيادة القانون، الاقتصاد لن يتطور اذا كانت ابواب الاسواق والعمل مغلقة بوجه نصف المجتمع، الديمقراطية لن تتطور اذا لم يتمكن نصف المجتمع من انتخاب ممثليه، معالجة المشاكل تتم بالعدالة والمساواة.

واضاف نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان: يجب علينا تطوير واقع النساء وانهاء عمليات العنف التي تمارس ضدهن، وهذا العمل يبدأ من داخل منازلنا ويجب علينا جميع حمل همنا هذا والعمل على توعية المجتمع وانصاف النساء، يجب علينا العمل معاً، اعتقد بانه علينا العمل على توعية ليس فقط الاجيال الراهنة بل للاجيال القادمة ايضا ونحتاج الى فكر وعمل اكثر لكي نقوم معاً بتطوير واقع المراة في اقليم كوردستان.

دعم الاجهزة الامنية لمواجهة مخاطر الجرائم الالكترونية

هذا وفي اطار حملة مناهضة العنف ضد المرأة، زار قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان اليوم الاحد قسم الجرائم الالكترونية لدى مديرية الاساسش في السليمانية ومديرية مناهضة العنف ضد المرأة والاسرة في السليمانية.

وخلال اجتماعه في قسم الجرائم الالكترونية مع هيوا احمد رئيس جهاز الاسايش في الاقليم وعقيد خالد محمد قادر مدير اسايش محافظة السليمانية وعقيد الون محمد صالح مسؤول قسم الجرائم الالكترونية، اشار نائب رئيس حكومة الاقليم الى مخاطر الجرائم الالكترونية على المجتمع وقدم دعمه الكامل لمواجهة مرتكبي الجرائم الالكترونية وملاحقة المجرمين.

ولفت مسؤولوا الاسايش خلال اللقاء الى المعوقات والمشكلات التي تواجههم خلال انجاز مهامهم وتم عرض الخطط الموضوعة لمواجهة المجرمين.

ولدى زيارته مديرية مناهضة العنف ضد المرأة والاسرة ومتابعة عمل اقسام المديرية، قدم قوباد طالباني شكره للضباط والمراتب في المديرية الذين يقدمون دعمهم ومساعداتهم للنساء اللواتي تواجهن العنف، حيث قدموا الحماية اللازمة لعدد من النساء التي واجهن التهديد وتم تحريرهن من المخاطر.

كما دعا قوباد طالباني الى مواصلة التنسيق فيما بين الدوائر المعنية وتعزيز علاقاتهم لمواجه الجرائم الالكترونية معربا عن دعمه الكامل لانجاز مهامهم.

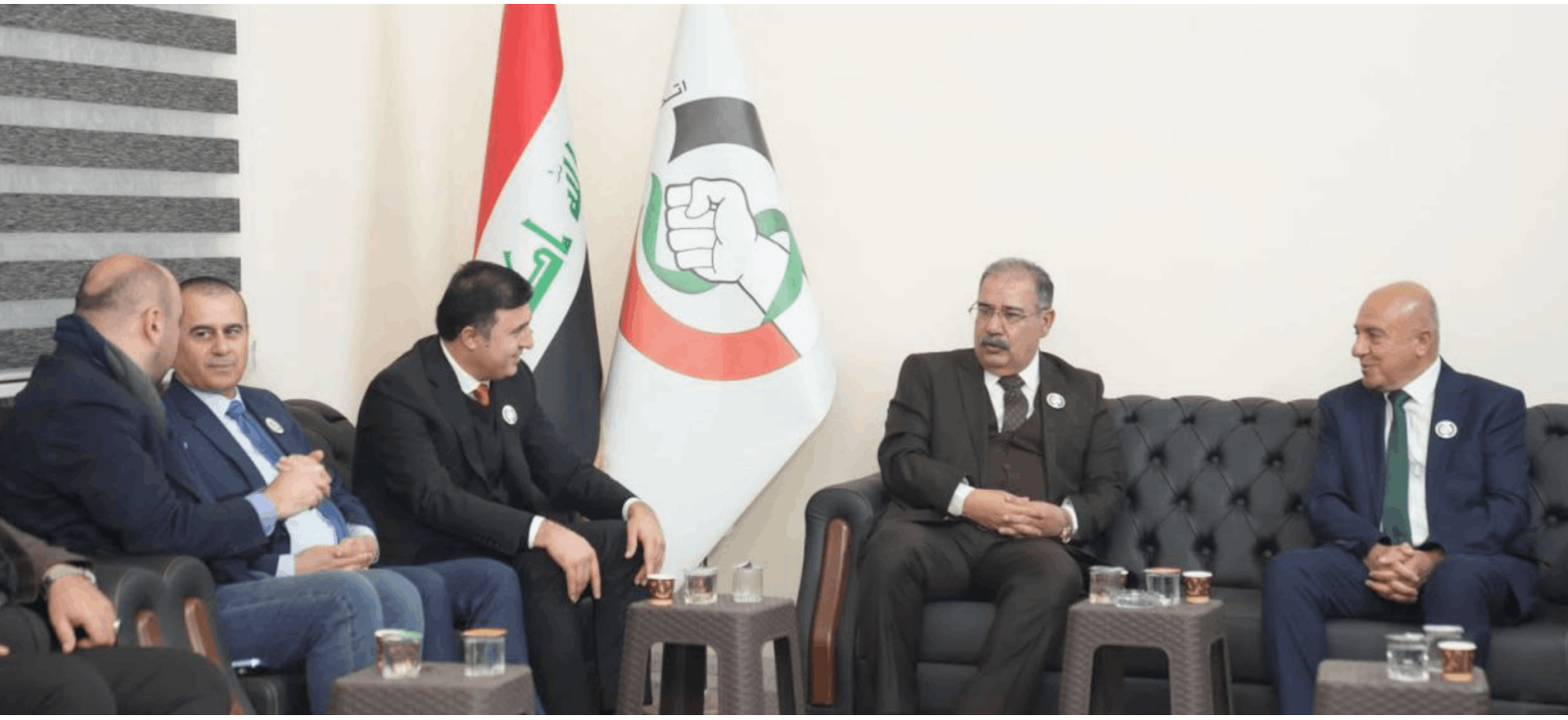

القائمة (١٣٤) .. خدمة مواطني نينوى دون تمييز

بهدف إبداء الدعم لمرشحي القائمة (١٣٤) لتحالف اتحاد أهل نينوى في انتخابات مجالس المحافظات، زار سركوت زكي مسؤول مكتب التنظيم للاتحاد الوطني الكوردستاني مركز تنظيمات نينوى، يرافقه كل من لطيف نيرويي وحاكم صابر عضوي المجلس القيادي، واستقبلوا هناك من قبل آراس محمد آغا مسؤول المركز.

من ثم وخلال مراسيم خاصة، تم افتتاح المقر الجديد للقائمة (١٣٤)، بحضور رئيس القائمة وعدد من مرشحي تحالف أهل نينوى، كما زار مسؤول مكتب التنظيم والوفد المرافق له، عددا من مراكز الحملة الانتخابية لقائمة تحالف أهل نينوى الرقم (١٣٤).

وقد جدد سركوت زكي دعم الاتحاد الوطني الكردستاني المطلق لقائمة «اتحاد أهل نينوى» الرقم ١٣٤، حماية للتعدد المجتمعي في المحافظة والتعايش السلمي بين مكوناتها.

وقال في كلمة خلال تجمع انتخابي أقيم في الموصل، إن رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل جلال طالباني يدعم بالمطلق قائمة اتحاد أهل نينوى الرقم ١٣٤ لانتخابات مجالس المحافظات القادمة»، مؤكدا أن ذلك الدعم «نابع من المسؤولية لخدمة أبناء الموصل دون تمييز، لأن المدينة واحدة من كبريات المدن العراقية، وتتصف بالتآخي والتعايش وهي فسيفساء تضم جميع المكونات، بالإضافة إلى خصوصيتها التأريخية».

وأضاف سركوت زكي، أن «الكرد بوصفهم أحد مكونات المدينة لهم الحق بالتمثيل المحلي في مجلس المحافظة، لأجل تحقيق ذلك الهدف وانطلاقا من المسؤولية الوطنية فإن الاتحاد الوطني شكل تحالفا مع حزب الرفعة الوطني باسم (اتحاد اهل نينوى) لخدمة المدينة وأبنائها»، مشيرا الى أن «الاتحاد الوطني ماض على سياسات الرئيس مام جلال في حماية التعددية المجتمعية والتآخي والتعايش السلمي بين جميع مكونات المحافظة باختلاف ألوانهم ومشاربهم».

مرشح الاتحاد الوطني في صلاح الدين: 55 قرية تحتاج إلى إعادة إعمار في خورماتو

أكد مرشح الاتحاد الوطني الكوردستاني في قائمة الجماهير الوطنية بمحافظة صلاح الدين ياسين محمد علي، ان هناك عدم مساواة في تقديم الخدمات بقضاء خورماتو وان ٥٥ قرية تحتاج إلى اعادة إعمار.

وقال ياسين محمد علي المرشح رقم ٢٥ والمعروف بـ(ماموستا ياسين)، خلال مشاركته في برنامج (حوارات) الذي يبث على قناة (المسرى): «انتخابات مجالس المحافظات المقرر اجراؤها في ١٨ كانون الاول المقبل تمثل المنطلق السليم والصحيح الذي تقوم عليه الديمقراطية وهي الوسيلة الوحيدة لإدلاء المواطن بصوته والذهاب الى صناديق الاقتراع واختيار من يمثله».

وبشأن أهمية الانتخابات في محافظة صلاح الدين وفي قضاء خورماتو بشكل خاص، اضاف ياسين محمد علي، أن «مشاركة المواطنين في الانتخابات لها أهمية كبيرة ولها تأثير ايجابي في اختيار الشخص المناسب الذي يمثله من أجل تقديم الخدمات للمنطقة دون أي تفرقة او تمييز، مشيرا الى ان قائمة الجماهير الوطنية الرقم ٢٢٦، من القوائم القوية في محافظة صلاح الدين ولها كحزب نفوذ في المنطقة وان تحالف الاتحاد الوطني الكردستاني مع الجماهير الوطنية يهدف الى كسب اصوات اهالي المنطقة من اجل تقديم الخدمات لهم». وبين، ان «منطقة خورماتو عانت الكثير من المآسي والويلات وتحتاج إلى خدمات اكثر وشخص أكفأ ليخدم أهالي المنطقة ويكون سندا قويا لهم».

وحول الشرائح التي تتضمنها قائمة الجماهير الوطنية، أكد مرشح الاتحاد الوطني، أن «قائمة الجماهير الوطنية تتضمن مرشحين من كافة شرائح ومكونات المجتمع من الاطباء والمهندسين والمدرسين والاداريين وغيرهم».

وبشأن المناطق الكردية في قضاء خورماتو، اوضح ياسين محمد علي، ان «هناك عدم مساواة وتفرقة بين المكونات في منطقة خورماتو في تقديم الخدمات، خاصة في المناطق الكردية، حيث تم تهميشها واهمالها ولا يتم توزيع الخدمات بشكل متساو بين قوميات ومكونات واقليات القضاء».

واكد المرشح عن قائمة الجماهير الوطنية في محافظة صلاح الدين ياسين محمد علي، ان «٥٥ قرية في خورماتو تم تدميرها خلال عمليات الأنفال وتحتاج إلى إعادة إعمار وان أي مرشح في قائمة الجماهير الوطنية في انتخابات مجالس المحافظات في حال فوزه سيعمل جاهدا من اجل اعادة اعمار تلك القرى، فضلا عن النواحي، خاصة ناحيتي نوجول وقادر كرم».

ضرورة ضمان محاسبة عصابات داعش ومنع تكرار الجرائم الوحشية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٢٣ في قصر بغداد، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية السيد كريم أحمد خان والوفد المرافق له.

وأكد السيد الرئيس، خلال اللقاء، أن العراق تعرض لهجمة إرهابية وحشية على يد تنظيم داعش ارتكب خلالها أبشع الجرائم ضد الإنسانية سيما تلك التي تعرض لها الإيزيديون، كذلك جرائم النظام الدكتاتوري في حلبجة والأنفال والمقابر الجماعية في جنوب البلاد، مشددا على ضرورة ضمان محاسبة عصابات داعش عبر جمع الأدلة وتوثيقها، والعمل المشترك مع المنظمات الأممية للتوعية بآثار هذه الانتهاكات ومخاطرها على الصعيدين الإنساني والاجتماعي.

وأشار فخامته إلى أهمية تكاتف الجهود بصورة فعلية من أجل منع تكرار تلك الجرائم التي شملت الأطفال والنساء وكبار السن ولم يستثن أحد منها.

من جانبه، استعرض السيد كريم أحمد خان عمل المحكمة الجنائية الدولية في مواصلة التحقيق والتقصي عن مرتكبي الأعمال الإرهابية.

ضرورة الاهتمام بشريحة المثقفين والثقافة وتشريع القوانين الخاصة بهم

زار فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٢٣، وزارة الثقافة والسياحة والآثار وكان في استقباله معالي وزير الثقافة السيد أحمد فكاك البدراني وعدد من المسؤولين في الوزارة.

واطلع السيد الرئيس على معرض الفنان إبراهيم العبدلي، حيث أكد فخامته ضرورة الاهتمام بالفنانين وتقديم الدعم والرعاية لهم، مشيرا إلى المكانة المتميزة للثقافة العراقية على صعيد العالم.

كما أجرى رئيس الجمهورية جولة في المتحف الوطني للفن الحديث (قاعة الفنان فائق حسن) واطلع على عدد من الأعمال الفنية التي جسدت الأهوار والجبال وجوانب من حياة العراقيين، إضافة إلى الأعمال النحتية لفنانين عراقيين، حيث أكد فخامته ضرورة إيلاء الجوانب الثقافية والفنية أهمية كونها تمثل هوية البلد ومنطلق التواصل والتلاقي مع المجتمعات والشعوب.

وشدد السيد الرئيس على ضرورة الاهتمام بشريحة المثقفين والثقافة وتشريع القوانين الخاصة بهم والعمل على اعتماد مشاريع تنموية ترتقي بالواقع الحالي للفن والفنانين، مبينا أن أبواب رئاسة الجمهورية مفتوحة لكل ما من شأنه خدمة الواقع الفني في البلاد وازدهاره.

وأكد فخامة الرئيس، خلال لقائه السيد وزير الثقافة والذي حضره الكادر المتقدم في الوزارة، أهمية تعزيز وتنمية العلاقات مع المتاحف العالمية وبما يخدم تطور الحركة الفنية في العراق، والاستفادة من خبرات الفنانين العراقيين المغتربين، مشيرا إلى أن الفنان يحمل رسالة وطنية وإنسانية وأخلاقية وجمالية.

كما تحدث فخامته عن ضرورة استمرار الجهود التي تبذل لاسترجاع الآثار العراقية التي تعرضت للنهب أو التهريب إلى خارج البلاد، مؤكدا أن العديد من الدول تعاونت مع العراق وقامت بالفعل بإعادة الآلاف من القطع الأثرية.

بدوره، عبر وزير الثقافة عن سعادته بزيارة فخامة رئيس الجمهورية، مستعرضا خطط الوزارة للارتقاء بواقع الحركة الفنية والأدبية وحماية المواقع الأثرية والتراثية.

معالجة المشاكل السياسية وفق الاطر الدستورية والقانونية

استقبل السيد رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي الدكتور فائق زيدان، الاثنين الموافق ٢٧ /١١ /٢٠٢٣ فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد.

وناقش الطرفان معالجة المشاكل السياسية وفق الاطر الدستورية والقانونية.

موقع مجلس القضاء الاعلى

السوداني يطلق خطة التنمية الوطنية الخمسية وتعزيز الشراكات الاقتصادية

رعى رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، المؤتمر الأول لخطة التنمية الوطنية الخمسية الذي عقدته، يوم الأحد، وزارة التخطيط بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتستمر أعماله للمدة من ٢٦-٢٨ تشرين الثاني الجاري.

وأكد السوداني، في كلمة ألقاها خلال المؤتمر، اهتمام الحكومة بالخطط والمشاريع الستراتيجية التي تنسجم مع رؤية التنمية المستدامة ٢٠٣٠، داعياً الجميع إلى المساهمة الفاعلة في بناء خطة وطنية خمسية للتنمية، تتناسب وحاجة العراق إلى تنمية حقيقية مبنية على أسس سليمة.

وأشاد رئيس مجلس الوزراء بوزارة التخطيط، في الإعداد لهذه الوثيقة المهمة، وجهود الخبراء المساندين للوزارة، كما ثمن جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة الأمريكية للتنمية، على دعمهم جهود الحكومة العراقية.

وأعلن السوداني مضي حكومته ببناء شبكة من العلاقات الاقتصادية مع بلدان العالم. وفي كلمة ألقاها، الأحد، في المؤتمر الأول لخطة التنمية الوطنية الخمسية الذي عقدته وزارة التخطيط بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أكد السوداني اهتمام الحكومة بالخطط والمشاريع الاستراتيجية التي تنسجم مع «رؤية التنمية المستدامة ٢٠٣٠»، داعياً الجميع إلى المساهمة الفاعلة في بناء خطة وطنية خمسية للتنمية، تتناسب وحاجة العراق إلى تنمية حقيقية مبنية على أسس سليمة.

وقال السوداني إن «حجم التحديات يتطلب خططاً متكاملة تستهدف تحقيق النهضة الشاملة على المديين المتوسط والبعيد»، لافتاً إلى أن «العراق شهد انقطاعاً تنموياً منذ ثمانينات القرن الماضي بسبب الحروب والحصار وعمليات مواجهة الإرهاب، وهو ما جعل الحكومة (الحالية) تعمل على إعادة التنمية إلى مسارها الصحيح، بما في ذلك رفع وتيرة تنفيذ المشاريع الموجودة، وعددها أكثر من ٧ آلاف مشروع، وتنفيذ مشاريع جديدة تمثل قيمة تنموية وخدمية عليا». وحول المشاريع بعيدة المدى قال السوداني إن «الحكومة أولت اهتماماً بالمشاريع الاستراتيجية التي تنسجم مع (رؤية التنمية المستدامة ٢٠٣٠)، ومن بينها مشاريع البنى التحية، والطاقة النظيفة، وطريق التنمية، وميناء الفاو... وغيرها» داعياً إلى توفير «أفضل الظروف لتحقيق أهداف الخطة الخمسية من قبل الجهات المعنية بتنفيذها، بما فيها المحافظات».

التنوع الاقتصادي

وفي الوقت الذي أكد فيه السوداني أن حكومته ماضية في بناء شبكة علاقات اقتصادية مع دول العالم أكد أنه «آن الأوان لتكون خطة التنمية الجديدة ذات أبعاد اقتصادية تستند إلى فلسفة التنوع الاقتصادي؛ حيث وضعت الحكومة أساسات للتنوع الاقتصادي، ومن بينها تأسيس الصندوق العراقي للتنمية، الذي يهدف إلى تكوين بيئة استثمارية متكاملة في البلد، كما جرى إطلاق المبادرات التي تستهدف تغيير نمط الاقتصاد الريعي، كمبادرة (ريادة) التي تساعد الشباب في استثمار أفكارهم بقطاعات منتجة بالإضافة إلى دعم القطاع الخاص من خلال منحه ضمانات سيادية، ستسهم في تشجيع بيئة الأعمال والاستثمار في البلد».

وأضاف: «إذا نجحنا في تحقيق التنوع الاقتصادي، ووفرنا بيئة استثمارية خصبة، وأدخلنا القطاع الخاص بقوة في المشهد التنموي، فإن واقع الحال سيتغير، وإننا في الوقت نفسه ماضون في بناء شبكة من العلاقات الاقتصادية بين العراق وبلدان العالم، مبنية على أسس المصالح المتبادلة».

قراربإجراء التعداد السكاني

ومن سبل تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية، حدد السوداني الإجراءات التي قامت بها حكومته كـ«العمل على إصلاح القطاع المصرفي والمالي، عبر أتمتة جميع الفعاليات والأنشطة الاقتصادية والخدمية، حيث جرى الشروع بأتمتة العمل في المنافذ الحدودية، والتأسيس للتحول نحو استخدام الدفع الإلكتروني، في جميع التعاملات السوقية والتجارية»، وقال: «الخطة التنموية الخمسية يجب أن تبنى على أساس التحول الرقمي، من خلال اعتماد الأنظمة الإلكترونية في جميع مفاصل الحياة».

وعلى طريق تحقيق بيانات ومؤشرات تنموية سليمة من أجل إنجاح الخطط التنموية، أعلن السوداني عن اتخاذ حكومته قراراً بـ«إجراء التعداد السكاني في العام المقبل ٢٠٢٤، ووجهنا بتوفير جميع المتطلبات المالية واللوجيستية لإنجاحه».

أبرز ما جاء في كلمة السوداني خلال المؤتمر:

إن حجم التحديات، يتطلب خططاً متكاملة تستهدف تحقيق النهضة الشاملة على المدى المتوسط والبعيد.

شهد العراق انقطاعاً تنموياً منذ ثمانينيات القرن الماضي؛ بسبب الحروب والحصار وعمليات مواجهة الإرهاب.

عملت حكومتنا على إعادة التنمية إلى مسارها الصحيح، والانطلاق في خططها التنموية.

رفعت الحكومة وتيرة تنفيذ المشاريع الموجودة، وعددها أكثر من ٧ آلاف مشروع، وتنفيذ مشاريع جديدة تمثل قيمة تنموية وخدمية عليا.

أولت الحكومة اهتماماً بالمشاريع الستراتيجية التي تنسجم مع رؤية التنمية المستدامة ٢٠٣٠، ومن بينها مشاريع البنى التحية، والطاقة النظيفة، وطريق التنمية، وميناء الفاو، وغيرها.

يجب توفير أفضل الظروف لتحقيق أهداف الخطة الخمسية من قبل الجهات المعنية بتنفيذها، بما فيها المحافظات.

دعمت حكومتنا، مع بداية عملها، المحافظات، عبر الهيأة العليا للتنسيق بين المحافظات، التي نجحت في تغيير الكثير من المسارات، وظهرت نتائجها خلال سنة واحدة من عمر الحكومة.

ستمثل مجالس المحافظات الجديدة إضافة نوعية للعمل، لذلك حرصنا على تهيئة ظروف نجاح الانتخابات، لتحظى كل محافظة بممثلين عنها، يتكامل عملهم مع المحافظ.

آن الأوان لتكون خطة التنمية الجديدة، ذات أبعاد اقتصادية تستند إلى فلسفة التنوع الاقتصادي.

وضعت الحكومة أساسات للتنوع الاقتصادي، ومن بينها تأسيس الصندوق العراقي للتنمية، الذي يهدف إلى تكوين بيئة استثمارية متكاملة في البلد.

تم إطلاق المبادرات التي تستهدف تغيير نمط الاقتصاد الريعي، كمبادرة (ريادة) التي تساعد الشباب في استثمار أفكارهم بقطاعات منتجة.

تضمنت الموازنة الثلاثية بنداً خاصاً لدعم القطاع الخاص من خلال منحه ضمانات سيادية، ستسهم في تشجيع بيئة الأعمال والاستثمار في البلد.

نعمل بجد لدعم القطاع الخاص، واستكمال تشكيل مجلس تطويره، فهو يمثل الشريك الأساسي للقطاع الحكومي.

إذا نجحنا في تحقيق التنوع الاقتصادي، ووفرنا بيئة استثمارية خصبة، وأدخلنا القطاع الخاص بقوة في المشهد التنموي، فإن واقع الحال سيتغير.

ماضون في بناء شبكة من العلاقات الاقتصادية بين العراق وبلدان العالم، مبنية على أسس المصالح المتبادلة.

عملت الحكومة على إصلاح القطاع المصرفي والمالي، عبر أتمتة جميع الفعاليات والأنشطة الاقتصادية والخدمية.

شرعنا بأتمتة العمل في المنافذ الحدودية، والتأسيس للتحول نحو استخدام الدفع الإلكتروني، في جميع التعاملات السوقية والتجارية.

يجب أن تتبنى الخطة التنموية الخمسية التحول الرقمي، من خلال اعتماد الأنظمة الإلكترونية في جميع مفاصل الحياة.

نحتاج إلى بيانات ومؤشرات تنموية سليمة من أجل إنجاح الخطط التنموية، وهذا يتطلب إجراء إحصاء دقيق وشامل للسكان وأماكن سكنهم وبيئات عملهم.

قررنا إجراء التعداد السكاني في العام المقبل ٢٠٢٤، ووجهنا بتوفير جميع المتطلبات المالية واللوجستية لإنجاحه.

إن خطة التنمية الخمسية، ينبغي أن تضع مساحة لتحقيق الحكم الرشيد، وتضع الآليات المناسبة لمحاربة الفساد، وتجفيف منابعه حيثما كانت.

وجود خطة خمسية للتنمية، قابلة للتحقق، يشير إلى حالة من الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي.

يجب أن تنعكس نتائج الخطط التنموية إيجاباً على الشرائح الهشة في المجتمع، من خلال توفير السكن والتعليم، والصحة، وتحسين مستوى الدخل، وتقليل آثار التغيرات المناخية.

عملت الحكومة، خلال عامها الأول، على خفض نسب الفقر والبطالة، عن طريق شبكة الحماية الاجتماعية، وتحسين السلة الغذائية، والاهتمام بمشاريع الصحة والتعليم، والخدمات والبنى التحتية، والعمل على عدم توريث الفقر بين الأسر الفقيرة، وإنشاء صندوق دعم المناطق الأشدّ فقراً.

زيارات ميدانية لوزير العدل الى البصرة وميسان

زار وزير العدل د. خالد شواني، الأحد ٢٠٢٣/١١/٢٦، محافظة البصرة والتقى بمحافظها أسعد العيداني.

وأكد وزير العدل، أن زيارته للبصرة الفيحاء جاءت لمناقشة انشاء مشاريع للدوائر العدلية ومنها بناء مجمعات عدلية، حيث أبدى المحافظ استعداده لبناء هذا المشروع في ثلاث مناطق وهي (القرنة، أبي الخصيب، والمدينة) وذلك من أجل إنشاء مدينة متكاملة في محافظة البصرة.

وأوضح شواني أنه تم الاتفاق مع المحافظ على أكمال إنجاز تخصيص قطعة أرض لبناء مدينة اصلاحية كبيرة بدلاً من سجن البصرة القديم والذي سوف يكون مطابقا للمواصفات عالية الجودة وذلك لزيادة القدرة الاستيعابية مع مراعاة المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

من جانبه ثمن اسعد العيداني الجهود المبذولة لوزير العدل لتوفير متطلبات العمل بما يدعم المؤسسات الحكومية ويعزز ثقة المواطن بدوائر الوزارة، مؤكدا دعم المحافظة لهذه الدوائر.

تفقد سجن البصرة المركزي

تفقد وزير العدل خالد شواني سجن البصرة المركزي، للاطلاع على اوضاع النزلاء ومتابعة قضاياهم القانونية والانسانية.

وذكرت الوزارة في بيان تلقى المسرى نسخة منه اليوم الاثنين ، أن " الوزير استمع الى عدد من النزلاء ، بشكل مباشر ، بخصوص اوضاعهم الانسانية والصحية والخدمية داخل السجن، واوعز باجراء زيارات دورية للجان حقوق الانسان التابعة لوزارة العدل" .

ووجه شواني بتجهيز السجن بالمستلزمات والاجهزة الطبية للوقاية من الامراض الانتقالية ، كما تفقد اروقة القواطع السجنية و،التي شملت قسم التأهيل والتدريب والورش الفنية، واطلع على نتاجات النزلاء من الاثاث والخياطة والاعمال اليدوية الاخرى.

الوزير شواني ، اشاد بجهود منتسبي السجن والحراس الاصلاحيين لدعمهم العملية الاصلاحية، ووعدهم بمتابعة توزيع قطع الاراضي لمنتسبي وموظفي سجن البصره المركزي.

زيارة محكمة استئـناف البصرة الاتحادية

هذا وأجرى وزير العدل د. خالد شواني، يوم الأحد، زيارة إلى رئاسة محكمة استئناف البصرة الاتحادية ولقائه برئيس المحكمة القاضي عادل عبد الرزاق عباس وعدد من القضاة في المحافظة.

وبحث الجانبان خلال اللقاء عددا من الموضوعات ومن ضمنها تعزيز التعاون والتنسيق المشترك ما بين السلطة القضائية والدوائر العدلية.وأكد الوزير، ان عمل وزارة العدل هو مكمل لعمل السلطة القضائية في تنفيذ قرارات المحاكم لتحقيق العدالة في المجتمع.

من جانبه أكد رئيس محكمة استئناف البصرة عبد الرزاق على ضرورة التعاون والتنسيق بين الطرفين من أجل تنفيذ الاحكام القضائية وتكريس مبدأ العدالة .

توجيه بإنجاز معاملات المواطنين بشكل انسيابي

وتفقد وزير العدل د. خالد شواني،يوم الأحد، مديرية التسجيل العقاري الأولى والثانية في محافظة البصرة، للاطلاع على الخدمات المقدمة إلى المواطنين.

وتخللت زيارة الوزير، عقد اجتماع موسع مع الكادر الوظيفي في المديرية، حيث تم التوجيه بتسهيل إنجاز المعاملات بشكل انسيابي، والحفاظ على ممتلكات المواطنين.

وعلى هامش زيارته التقى بعدد من المواطنين والموظفين واستمع إلى طلباتهم وشكاواهم، لتذليل كافة الصعوبات والمشاكل التي تعترضهم خدمة للصالح العام.

وأكد د. شواني، أن وزارة العدل ماضية في تنفيذ المنهاج الوزاري لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين وتبسيط الإجراءات في الدوائر العدلية وفق القانون.

متابعة أوضاع النزلاء القانونية والإنسانية

هذا وأجرى وزير العدل د. خالد شواني،زيارة ميدانية إلى سجن البصرة المركزي، للاطلاع على أوضاع النزلاء ومتابعة قضاياهم القانونية والإنسانية.

واستمع الوزير إلى عدد من النزلاء وبشكل مباشر بخصوص أوضاعهم الإنسانية والصحية والخدمية داخل السجن، وأوعز سيادته بإجراء زيارة دورية للجان حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل .

كما وجه بتجهيز السجن بالمستلزمات والاجهزة الطبية لمتابعة اوضاعهم الصحية للوقاية من الامراض الانتقالية ، كما تفقد السيد الوزير أروقه القواطع السجنية والتي شملت قسم التأهيل والتدريب والورش الفنية، واطلع على نتاجات النزلاء من الأثاث والخياطة والأعمال اليدوية الأخرى.

وفي الختام التقى بمنتسبي السجن والحراس الاصلاحيين وأثنى على جهودهم المبذولة لدعمهم العملية الإصلاحية، ووعدهم بمتابعة توزيع قطع الاراضي لمنتسبي وموظفي سجن البصره المركزي.

زيارة محافظة ميسان

هذا ووصل وزير العدل د. خالد شواني ، صباح الاثنين الى محافظة ميسان والتقى بمحافظها علي دواي .

وتباحث الجانبان مستوى الخدمات المقدمة من قبل الدوائر العدلية في المحافظة ، اضافة الى مناقشة المشاريع التي تخص انشاء بناء مجمع عدلي وسجن العمارة المركزي في محافظة ميسان .

ووجه الوزير الدوائر العدلية في المحافظة التعاون و التنسيق مع السيد المحافظ وتبسيط الاجراءات في استكمال المشاريع التي تخص الوزارة لتقديم افضل الخدمات للمواطنين .

من جانبه ثمن المحافظ الجهود المبذولة من قبل الوزير في مهمته للنهوضِ بواقع دوائر وزارة العدل، مؤكداً عن توفير الدعم والاسناد من قبل المحافظة لهذه الدوائر للارتقاء بالعمل خدمة لاهالي ميسان.

زيارة محكمة استئـناف ميسان الاتحادية

وأجرى وزير العدل د. خالد شواني، زيارة إلى رئاسة محكمة استئناف ميسان الاتحادية ولقائه برئيس المحكمة القاضي محمد حيدر حسين.

وناقش الجانبان خلال اللقاء تعزيز التعاون والتنسيق المشترك ما بين السلطة القضائية والدوائر العدلية.

وأكد الوزير، على قيام الدوائر العدلية بتنفيذ قرارات المحاكم المختصة لتحقيق العدالة والحفاظ على حقوق المواطنين.من جانبه أثنى رئيس محكمة استئناف ميسان على دور الدوائر العدلية واكد على ضرورة التعاون والتنسيق بين الجانبين لتكريس مبدأ العدالة في المجتمع .

زيارته المجمع العدلي

وتفقد وزير العدل د.خالد شواني، يوم الإثنين، خلال زيارته الميدانية إلى المجمع العدلي في محافظة ميسان، والتي شملت مديريات (التسجيل العقاري، الكتاب العدول، التنفيذ، القاصرين) ، وأوعز بتذليل العقبات التي تواجه تقديم الخدمات العدلية للمواطنين.

وعقد الوزير فور وصوله المجمع العدلي اجتماعا موسعا مع مدراء المديريات للنظر في متطلباتهم، والوقوف على أهم المشكلات والمعوقات والعمل على حلها ، مؤكدا أن رضا المواطنين هو المقياس لتمييز الأداء.

ووجه المدراء العامين بتوفير كافة المستلزمات الضرورية في المجمع العدلي، بالإضافة إلى تأهيل المرافق الخدمية بما يوفر الأجواءِ المناسبة لعمل الموظفين خدمة للمواطنين.

واطلع على اورقه المجمع العدلي التي تضم الأقسام والشعب وكيفية إتخاذ إجراءات العمل في تقديم الخدمات للمراجعين.

وشدد د. شواني، باختزال حلقات الروتين وإنجاز معاملات المواطنين بالسرعة الممكنة وفق الضوابط القانونية.

هذا واستمع الوزير خلال لقائه بعدد من المواطنين والموظفين إلى ملاحظاتهم وأوعز بإنجاز معاملاتهم وتذليل جميع المعوقات خدمة لاهالي المحافظة .

الرئيس مام جلال..شواهد ومواقف

مام جلال في الشام

علي شمدين :

(٧)

من الشرارة اندلع اللهيب

لقد لاقى البيان التأسيسي للاتحاد الوطني الكردستاني الذي بثته إذاعة صوت العراق من الشام بتاريخ (١٩٧٥/٦/١)، تفاعلاً واسعاً واهتماماً كبيراً بين أوساط الرأي العام المتابع للشأن القومي الكردي والوطني العراقي.

وبدأ الحزب الجديد بقيادة مام جلال يستقطب من حوله المنظمات والجماعات السياسية ومجموعات وعناصر البيشمركة الذين تشتتوا إثر اتفاقية الجزائر المشؤومة، وفور الإعلان عن بيان التأسيس سارع (فريدون عبد القادر)، بالمجيء من كردستان العراق إلى الشام حاملاً معه قرار رفاقه بانضمام (عصبة شغيلة كوردستان)، إلى الاتحاد الوطني الكردستاني، ومن بعده وصل (عمر دبابة)، أيضاً إلى الشام وأعلن هو الآخر عن انضمام (الحركة الاشتراكية الكردستانية).

وتوافدت مجموعات البيشمركة وقياداتها بالوصول إلى الشام قادمة من طهران للالتحاق بمعسكرات الاتحاد الوطني الكردستاني التي تم إنشاؤها في سوريا.

وحول ذلك يتحدث عادل مراد في كتاب (أصدقاء طليطلة)، بأنه في طهران كان هناك رفاق قاموا بتجميع اللاجئين وإرسالهم إلينا في سوريا، مثل عدنان مفتي، و محمود عثمان، وشمس الدين مفتي وآخرين، ويقول:

(أتذكر بأن طائرة إيرانية كانت تأتي إلى دمشق في الأسبوع مرتين، وكل رحلة كانت تحمل إلينا مجموعة من العناصر التابعة لنا، وكنا نقوم باستلامهم وتنظيمهم، وتأجير الشقق لهم، وتدريب العسكريين منهم.. وفي الرحلة الأخيرة استقبلنا عدنان مفتي والدكتور محمود عثمان أيضاً..).

ولا شك بأن قيام مام جلال بعمل تاريخي كهذا، كان يستدعي وجود جهات دولية وإقليمية تقف إلى جانبه وتدعمه في مواجهة نظام دموي كان يتحدى المجتمع الدولي وينتهك جميع قوانينه الإنسانية، وفي هذا السياق يؤكد مام جلال في حواره مع مراسل جريدة الشرق الأوسط (معد فياض)، بأنه كانت هناك دول بادرت بحماس إلى دعمهم (ماديا وعسكريا وسياسيا)، ويقول مام جلال: (عندما تأسس الاتحاد الوطني الكردستاني تلقينا دعماً ليبياً وسورياً، وكذلك تلقينا دعماً سياسياً من الاتحاد السوفياتي السابق، فكان الدعم الليبي ماديا، والسوري كان عسكريا من خلال التدريب والتسليح، حيث كان لنا معسكران للتدريب في سوريا، واحد قرب دمشق والثاني في القامشلي، وفي بعض الأحيان كانت سوريا تدعمنا ببعض الأموال إلى جانب السلاح المجاني..).

> **بدأ الحزب يستقطب من حوله المنظمات والجماعات السياسية**

ومن الشام بدأت الهيئة المؤسسة بتعزيز صفوف الاتحاد الوطني الكردستاني، وبناء هيكله التنظيمي، وتنظيم علاقاته الداخلية والخارجية، وتأسيس قنواته الإعلامية، وتدريب تشكيلاته العسكرية، بشكل متسارع وبتسابق مع الزمن لتجاوز الكارثة التي حلت بالشعب الكردي نتيجة لإتفاقية الجزائر التي تمت في (١٩٧٥/٣/٦)، فعقدت الهيئة المؤسسة اجتماعها الأول برئاسة مام جلال بتاريخ (١٩٧٥/١٢/١٧)، وقررت فيه البدء بحرب الأنصار ضد قوات نظام البعث.

وفي هذا السياق يقول عادل مراد في كتاب (أصدقاء طليطلة)، بأن الهيئة المؤسسة قامت بتوزيع المهام فيما بينها، كما يلي: (تم تكليفي- أي عادل مراد- بمسؤولية العلاقات الخارجية في الاتحاد وتكليف الأستاذ نوشيروان مصطفى بمسؤولية قيادة التعبئة للعمليات العسكرية وكان مقره في بلدة ديريك على الحدود العراقية- السورية، وكان معه الأستاذ عبد الرزاق عزيز ميرزا والدكتور خضر معصوم وعدد من خيرة الضباط منهم النقيب إبراهيم عزو و سيد كريم و حسن خوشناو ومجموعة من المثقفين الشباب أمثال فرهاد شاكلي وداوود الجاف وعبد الرحمن سنجاري وسامان كرمياني وشوان صالحي، وكانت الأمور التنظيمية السرية والفكرية من مهام مام جلال، حيث تم انتخابه من بيننا ليكون الناطق الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني، وأنيطت مهام الإعلام وبعض الأمور التنظيمية السرية والعلاقات العامة بالدكتور فؤاد معصوم بدمشق وكان مسؤولا عن اصدار صحيفة الشرارة) .

ولهذا فقد أخذ مام جلال من الشام منطلقاً لخطواته المتلاحقة التالية من أجل الإعداد لإشعال الثورة في جبال كردستان في أقرب فرصة، وبدأ يعد من هناك للثورة ويحشد الطاقات على كل الصعد (السياسية والعسكرية والإعلامية والتنظيمية..)، من أجل إسقاط نظام بغداد

الدموي في ظل شعار (الديمقراطية للعراق، والحكم الذاتي الحقيقي للشعب الكردي في كردستان العراق).

وفي فترة قصيرة استطاع الاتحاد الوطني الكردستاني إنجاز تشكيلاته التنظيمية والعسكرية التي نهضت من تحت أنقاض الكارثة كالمارد الذي انبعث من تحت الرماد.

يقول بلند شالي في كتابه (انبثاق ثورة من رماد ثورة..)، مايلي نقلاً عن عدنان المفتي: (فتح الاتحاد الوطني الكردستاني في مدينة القامشلي معسكراً لتأهيل وتدريب وتنظيم البيشمركة والكوادر التي كانت تلتحق بصفوفه، وتم تكليف النقيب إبراهيم عزو بالإشراف على هذا المعسكر، وبدأ بتنفيذ تلك المهمة فوراً ومن دون أن يدخر جهداً في تنفيذ الأوامر وتدريب البيشمركة وتأهيل الكوادر، وكانت هناك مجموعة من الكوادر التي كانت تساعده في تجهيز المعسكرات وتأمين مستلزمات التدريب وتوعية الكوادر والبيشمركة ومن بينهم مام بوزي ميراني).

ومن الشام، وبعد عام من تأسيس هذا الحزب الوليد، تم الإعداد لإشعال الثورة من جديد في جبال كردستان العراق، ومن تلك الشرارة التي أشعلها مام جلال في الشام إندلع لهيب الثورة الجديدة في جبال كردستان، والتي تأججت نيرانها بدماء مئات الآلاف من الشهداء الأبرار، وفي المقدمة دماء شهداء المفرزة الأولى بقيادة النقيب المهندس الشهيد (إبراهيم عزو)، التي انطلقت من مدينة (القامشلي)، بتاريخ (١٩٧٦/٦/١)، من منزل الجندي المجهول خليل عبدي (صور)، الذي يقول في لقاء أجراه معه الإعلامي (آياز هركي)، حول ذلك: (ظل البيشمركة في بيتي إلى يوم ١٩٧٦/٦/١، الذي كان يصادف الذكرى الأولى لتأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني، وبعد ذلك غادروا بيتي، وبحسب معلوماتي فإنهم عبروا نهر دجلة إلى جزيرة بوتان في شمال كردستان، وذلك عن طريق مصطي سمو، من قرية مزري التي تقع بالقرب من قرية عين ديوار، التابعة لمنطقة ديريك..).

> **قيام مام جلال بعمل تاريخي كهذا، كان يستدعي وجود جهات دولية وإقليمية**

من القامشلي انطلقت المفرزة الأولى

مثلما صدف أن أذاع الاتحاد الوطني الكردستاني بيانه التأسيسي الأول من الشام بتاريخ (١٩٧٥/٦/١)، كذلك إنطلقت المفرزة الأولى لمقاتليه من مدينة القامشلي بتاريخ (١٩٧٦/٦/١)، ومثلما لعب الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا دوره الفعال في دعم هذا الحزب الشقيق والوقوف إلى جانبه منذ تأسيسه، كذلك لعب دوره المؤثر في تقديم العون والمساعدة الممكنة في إشعال ثورته الجديدة وتقديم الكثير من التسهيلات اللازمة لإيواء عناصره وعبور مقاتليه مع أسلحتهم عبر الحدود.

كما صادف أن يكون البيت الذي اجتمع فيه مام جلال في القامشلي مع المفرزة الأولى لمقاتلي البيشمركة قبل انطلاقتها نحو كردستان العراق للإعلان عن بدء الثورة الجديدة، هو بيت الشخصية الوطنية المعروفة خليل عبدي (صور)، الكادر المتقدم آنذاك في الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا، وهذا الحدث يعكس بمضمونه حجم الدعم الذي كان يقدمه هذا

الحزب للاتحاد الوطني الكردستاني وثورته التي غيرت مسار الانتكاسة نحو المقاومة والانتصار، ويؤكد على الثقة المتبادلة بين هذين الحزبين الشقيقين..

لقد كان لكرد سوريا عموماً وللحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا خصوصاً، دور فعال ومؤثر في دعم قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني، ومساندة الثورة الجديدة لشعبنا الكردي في كردستان العراق، في جميع المجالات السياسية والعسكرية، وكان الجندي المجهول (خليل عبدي)، واحداً من أولئك المناضلين الذين كانت بيوتهم مفتوحة أمام قيادات الاتحاد الوطني الكردستاني وكـوادره في مدينة القامشلي، وتقدم لهم الخدمات الممكنة.

وفي هذا المجال يقول عبد الرزاق ميرزا (فيلي)، في لقاء له مع موقع (بيوكي ميديا)، مايلي: (لايمكن القفز على دور المواطنين من كوادر الأحزاب الكوردية فـي سـوريـا فـي دعم المجهود الثوري للاتحاد الوطني الكوردستاني ولا أريد الأطالة في هذا الموضوع بهذه العجالة، ولكن لا يمكنني ان انسى ذكر طيبة الذكر أم شورش، زوجة المناضل خليل عبدي، التي انطلقت المفرزة الأولى من دارها في ١٩٧٦/٦/١..).

> **مام جلال: تلقينا دعماً ليبياً وسورياً، وكذلك من الاتحاد السوفياتي**

وفي هذا المجال يقول عادل مراد أيضاً في كتاب (الانطلاقة من طليطلة الى بغداد)، حول كيفية تشكيل تلك المفرزة الأولى التي انطلقت من بيت (خليل صور)، في القامشلي: (لقد اختار قادة الاتحاد الوطني الكردستاني وضباطه في سوريا أربعين مقاتلاً من البيشمركة لتشكيل أول مفرزة بقيادة الشهيد إبراهيم عزو، وفيما بعد ذهبوا إلى منطقة بهدينان للإعلان عن انطلاقة الثورة المسلحة، وسميت تلك المفرزة باسم مفرزة الدعاية المسلحة، وقبل الإعلان عن الخطة لهؤلاء المقاتلين، وإرسالهم إلى كردستان العراق للقيام بتلك المهمة التي غيرت مسار الأحداث، تم دعوتهم في نهاية شهر آيار عام ١٩٧٦، إلى مدينة القامشلي، وبدلاً من اجتماعهم في مقر حزبهم، اجتمعوا في بيت الشخصية الكردية المعروفة في القامشلي، خليل عبدي صور..).

وحول تفاصيل تلك الحادثة التاريخية، يقول خليل عبدي بنفسه في اللقاء الذي أجراه معه الصحفي آياز هركي، والمنشور في جريدة كردستاني نوي، ما يلي: (بعد انتهاء التدريب العسكري لمجموعة من بيشمركة الاتحاد الوطني الكردستاني في الشام، بقيادة الشهيد إبراهيم عزو، طلب مني عبد الرزاق مـيـرزا، الـمـشـرف على البيشمركة وتنظيمات الاتحاد الوطني الكردستاني في القامشلي وفي منطقة الجزيرة، كي أقوم بتأمين مكان خاص لهم، لأن مام جلال سوف يحضر وسيجتمع بمجموعة بيشمركة كردستان، وبعد ذلك سوف يودعهم للذهاب إلى كردستان العراق، ولأنه لم يكن هناك مكان مناسب لذلك أكثر من بيتي، فأرسلت زوجتي وأولادي إلى بيت ابن عمي لمدة أربعة أيام، وكان بيتي حينذاك في الحي الغربي في القامشلي، بالقرب من مقر ممثلية الاتحاد الوطني الكردستاني، وفي ١٩٧٦/٥/٢٧، اجتمع الرفيق مام جلال وأولئك القياديون الذين كانوا يرافقونه، في بيتي مع مجموعة بيشمركة الثورة الجديدة، بقيادة الشهيد إبراهيم عزو، وتحدث إليهم، وبحسبما أتذكر فقد

شارك في هذا الاجتماع كل من عبد الرزاق ميرزا والشهيد إبراهيم عزو أيضاً، بحضور ما يقارب الأربعين من عناصر البيشمركة المسلحين بالأسلحة الحديثة الجاهزين للإنطلاق في الأول من حزيران عام ١٩٧٦..).

وهكذا، يتابع خليل عبدي حديثه مع آياز هركي، ويقول بأنه استقبل مام جلال عند الظهيرة في بيته بتاريخ (١٩٧٦/٥/٢٧)، وبأنه جاء للاجتماع مع البيشمركة الذين كان بيته يعج بهم، ويقول بأن اجتماع مام جلال مع البيشمركة استمر حتى المساء، وذلك بهدف الإعداد لعودة الوجبة الأولى من البيشمركة إلى كردستان العراق بقيادة الشهيد إبراهيم عزو من أجل الإعلان عن الكفاح المسلح والبدء بالثورة الجديدة هناك، ويقول: (لقد مكث مـام جـلال تلك الليلة في بيتي، ومن ثم ذهب في اليوم التالي إلى مقر حزبه في القامشلي، بينما ظل عناصر البيشمركة في بيتي إلى يوم ١٩٧٦/٦/١، الذي كان يصادف الذكرى الأولى لتأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني، وبعد ذلك غادر الجميع بيتي، وبحسب معلوماتي فإنهم عبروا نهر دجلة إلى جزيرة بوتان في شمال كردستان باتجاه جنوبها..)، ويعبر خليل صور عن سعادته بهذا اللقاء التاريخي، ويقول: (لقد كان فخراً تاريخياً بالنسبة لي أن تنطلق من بيتي المجموعة الأولى لقوات بيشمركة كردستان الأساسية برئاسة مام جلال طالباني زعيم الثورة الجديدة للشعب الكردي، للبدء بالثورة المسلحة في جنوب كردستان..).

لقد لعب مواطنو غرب كردستان، وخاصة رفاق الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا، دوراً هاماً في دعم الاتحاد الوطني الكردستاني والوقوف إلى جانب ثورته الجديدة بقيادة مام جلال، وقدموا كل المساعدات الممكنة لكوادره ومناضليه ولعوائلهم التي لجأت إلى المناطق الكردية في سوريا على إثر اتفاقية الجزائر وانهيار الثورة الكردية عام (١٩٧٥)، وشكلت المناطق الكردية في سوريا عموماً، ومنطقة (القامشلي وديريك)، بشكل خاص، عمقاً استراتيجياً آمناً لمساندة الثورة الجديدة بقيادة مام جلال وعبور مقاتليها وأسلحتهم بأمان، مثلما ساعدت من قبل أيضاً ثورة أيلول بقيادة الملا مصطفى البارزاني، وكانت تربط مام جلال علاقات واسعة مع الفئات والشخصيات الوطنية في هذه المنطقة، ويقول عبدالرحمن يوسف ميراني، فـي لقاء له مع آياز هركي نشر في مجلة (نويّبونەوە)، ما يلي: (لقد التقيت أول مرة بمام جلال عندما زار قرية تل خنزير في منطقة كوجرا التابعة لمدينة ديريك، وكان يرافقه حينذاك نوشيروان مصطفى وتحسين بك أمير الإيزديين وحسين بابا شيخ، وذلك من أجل تقديم واجب العزاء لعائلة نايف باشا الميراني، بوفاة ابنه عبدالكريم، الذي وافته المنية أواخر حزيران عام ١٩٧٦، ومن ثم تناولوا معاً طعام الغداء في بيت نايف باشا الميراني، واستقبل مام جلال والوفد المرافق له بحرارة من جانب أهالي تلك المنطقة..).

> **من الشام بدأت الهيئة المؤسسة بتعزيز صفوف الاتحاد الوطني الكردستاني**

الحاضنة اللوجستية للثورة الجديدة

مثلما كانت الشام هي الحاضنة السياسية لولادة الاتحاد الوطني الكردستاني، والظهير الآمن لتأمين الدعم

السياسي والمادي والعسكري له، كذلك كانت القامشلي وديريك الحاضنة اللوجستية التي احتضنت الترتيبات الأولية لاندلاع الثورة الجديدة من المقرات والمعسكرات التدريبية، واستقبال المقاتلين والمتطوعين، وإيواء اللاجئين والكوادر السياسية، ومنها انطلقت الشرارة الأولى التي أشعلت تلك الثورة التي شملت عموم جبال كردستان العراق ووديانها، والجسر الذي عبرت من فوقه المفارز الأولى للبيشمركة بعتادها وأسلحتها وذخائرها، وقد كان الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا في مقدمة تلك الجهات التي تحملت هذه الأعباء، وكانت بيوت أعضائه وأنصاره ومؤيديه مفتوحة أمام الجميع.

الحقيقة أن الدعم الذي قدمه الكرد السوريون لهذه الثورة لم يقف عند هذا الحد فقط، وإنما بلغ الأمر إلى حد انخراط العشرات منهم بين صفوف الاتحاد الوطني الكردستاني من أمثال الدكتور عمر شيخموس (عضو الهيئة التأسيسية)، والشخصية السياسية المعروفة الأستاذ يوسف زوزاني (الكادر الإعلامي المتقدم)، وانضمت مجموعات أخرى إلى قوات البيشمركة وشاركوا معها في القتال، واستشهد البعض منهم من أمثال (عزيز جركس/ عامودا، حسين أحمد/ عامودا، شيخموس ابرهيم أحمد / قامشلو، خالد خليل/ عفرين، عبد الحميد تحلو/ ديريك.. إلخ)، كما ساهم البعض الآخر في نقل الذخيرة والمتفجرات والأسلحة عبر الحدود لصالح الثورة الجديدة من أمثال (برهان مراد، محمد مراد وكنعان مصطفى.. إلخ).

هذا فضلاً عن استقطاب مام جلال للعديد من الشخصيات الكردية السورية، وخاصة أولئك الطلبة الكرد السوريين الذين كانوا يدرسون في أوروبا خلال أواسط الستينيات من القرن المنصرم، من أمثال (عمر شيخموس، يوسف زوزاني، جمعة سعيد، إبراهيم نايف باشا ومحمد نايف باشا..)، وذلك خلال حضور مام جلال إلى مؤتمر اتحاد الطلبة الكورد في أوروبا وتواصله معهم عن قرب، وإعجابهم بأفكاره الواقعية وبشخصيته الكارزمية المؤثرة، وفي حوار أجراه معه آياز هركي، يقول عبد الرحمن يوسف ميراني، وكذلك أكده لنا السيد (شلاش نايف باشا)، أيضاً في اتصالنا الهاتفي معه، بأن: (إبراهيم، ومحمد، ابنا نايف باشا رئيس عشيرة ميران في منطقة ميران وكوجرا، كانا من مؤيدي الاتحاد الوطني الكردستاني، اللذان كانا يتابعان الدراسة في أوروبا وكانت لهما علاقات جيدة مع مام جلال، وتأثرا بأفكاره حول الثورة، وكان هذا سبباً لكي يساند أهالي منطقة ميران وسكان قراهم في منطقة ديريك، الاتحاد الوطني الكردستاني..).

> **كان للحزب الديمقراطي التقدمي دور فعال ومؤثر في دعم قيادة الاتحاد**

وفي القامشلي كان عبد الرزاق عزيز ميرزا (فيلي)، هو المكلف بمسؤولية استقبال وتنظيم القادمين من العراق وكان معظم هؤلاء هم من المهجرين الذين تم تهجيرهم من القرى الحدودية التي قام نظام صدام حسين بتعريبها، وكان النقيب المهندس إبراهيم عزو وعدد من رفاقه يقومون باختيار المقاتلين من بينهم وتدريبهم، حيث يقول عبد الرزاق فيلي في لقاء أجراه معه موقع الإعلام المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني: (لا أريد أن أغمط حق أحد في هذه العجالة من الأستذكار، ولا أريد

أن أتجاهل الدور العظيم للشهيد ابراهيم عزو الذي تفانى بدوره، كما كان دور فرهاد شاكلي وإبراهيم عبد علي هاماً في انتقاء وتربية وتدريب مجموعة من الشباب الثوري من بين المهاجرين الكورد العراقيين، ولا يمكن لأحد في تلك الأيام أن ينسى الشهداء من أمثال: عبدالرحمن سنجاري وعزت سنجاري وقاسم محمد علي وعبدالجبار عبدالغني وسولاقا توما وغيرهم ممن شكلوا المشعل الأول في الثورة الآتية من الغرب..).

كما كان نوشيروان مصطفى يقيم حينذاك مع فرهاد شاكلي وعلي خان سندي وإبراهيم قربان، في مقر ديريك، يشرفون على نشاطات عناصر بيشمركة الثورة الجديدة، الذين كانوا يعبرون يومياً إلى منطقة جزيرة بوتان، وجنوب كردستان.. فينقل ريوار صالح عن عادل شكور في لقاء نشره في كتاب (الطريق إلى الحرية: سيرة الشهيد القيادي إبراهيم عزو..)، والذي يقول: (لقد كان حينذاك يتواجد في الشام كل من مام جلال وكاك نوشيروان والدكتور فؤاد معصوم، والشهيد الملازم كريم، والشهيد الملازم حسن خوشناو، والملازم فؤاد، والملازم عبد الله، والدكتور خضر معصوم، ومجموعة من الأخوة الآخرين.. كما كان لنا مقران: أحدهما في مدينة المالكية/ ديريك، والآخر في القامشلي، وكان مقر ديريك يضم هؤلاء الرفاق: فرهاد شاكلي مسؤولاً للمقر، حسن فيض الله كركوكي، سامان كرمياني، الشهيد الأستاذ داوود علي كرمياني، رؤوف ديزي والملقب باسم شوانه، وصابر حاجي بيرة زراري والملقب باسم سمكو هوليري، وفرحان أمين بادیني، ومحمد حسن بادیني، وحسن بادیني وعادل شكور والملقب باسم رزكار.. وكان المقر الآخر يوجد في القامشلي، وكان الشهيد إبراهيم عزو مسؤولاً فيه، وقواته كانت تتألف من ٢٠ عنصراً من البيشمركة ومن الكوادر المتقدمة التي اجتازت العديد من الدورات التدريبية..).

حقيقة كانت المناطق الكردية عموماً، ومدينتا القامشلي وديريك بشكل خاص تشكل الحاضنة اللوجستية للثورة الجديدة، والتي انطلقت منها المفرزة الأولى من بيشمركة الاتحاد الوطني الكردستاني باتجاه كردستان العراق، كما كان للحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا، وسكرتيره عبد الحميد درويش، الدور الهام في تأمين هذه الحاضنة الآمنة التي احتضنت كوادر الاتحاد الوطني الكردستاني وكوادره في أصعب الظروف وأقساها، وفي هذا المجال يقول مسؤول مكتب الإعلام المركزي (ستران عبد الله)، في مقاله المنشور في كردستاني نوي، عن علاقة الوفاء التي كانت تجمع عبد الحميد درويش مع مام جلال طالباني، ما يلي: (في أسوأ الظروف التي كان الاتحاد الوطني الكردستاني يمرّ بها في كردستان داخليا، وعندما كان الكثير من الأحزاب والأطراف والشخصيات في كردستان يظهرون عدم وفائهم لمام جلال، في تلك الظروف كان كاك حميد درويش مخلصاً ووفياً في مواقفه مع الاتحاد الوطني الكردستاني..).

> **الدعم الذي قدمه الكرد السوريون لهذه الثورة لم يقف عند هذا الحد**

.....يتبع

حول الأوضاع والتطورات في شمال كردستان وتركيا

حوار مع الصحفي والإعلامي الكردي فاروق ساكيك

قدم المركز الكردي للدراسات برنامجاً حوارياً باللغة الكردية على مواقعه في شبكة التواصل الاجتماعي، استضاف فيه الصحفي والإعلامي الكردي فاروق ساكيك، وذلك للحديث حول الأوضاع والتطورات في كل من شمال كردستان وتركيا.

وتوقف ساكيك في البرنامج الذي قدمه الزميل طارق حمو على المسيرة التي شارك فيها عشرات الآلاف من أبناء الشعب الكردي وتوجهت إلى مدينة "كملك" التركية،

> الهدف من تأسيس الحزب الجديد هو تمثيل الشعب الكردي و القوى الديمقراطية

للمطالبة بحرية القائد الكردي أوجلان المحتجز في جزيرة إيمرالي منذ عام ١٩٩٩. كما وبحث البرنامج تأسيس حزب المساواة والديمقراطية بين الشعوب (HEDEP) والحملات الجماهيرية للدفاع عن الهوية والثقافة الكرديتين، واستخدام اللغة الكردية في المدارس والحياة اليومية، وسياسة تحالف حزب العدالة والتنمية والحركة القومية العدائية حيال الشعب الكردي في داخل وخارج شمال كردستان.

وقال ساكيك بأن المسيرة التي شارك فيها عشرات الآلاف من أبناء الشعب الكردي وتوجهت إلى معبر "كملك" المحاذي لجزيرة إيمرالي في ١٠ نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، للمطالبة بإطلاق سراح القائد الكردي أوجـلان، كانت ناجحة وحققت كل أهدافها رغم منع السلطات التركية لآلاف المواطنين من المشاركة فيها، وذلك عبر إغلاق الطرق وايقاف السير في ١٦٤ نقطة انطلاق وتجمع، ورغم حملات التضييق والاعتقال التي رافقت ذلك، موضحاً بأن الهدف كان إعلان التضامن مع أوجلان، وإيصال رسالة بأنه هو من يمثل الشعب الكردي وعنوان حل القضية الكردية.

تاريخ العمل السياسي

كما وتوقف ساكيك على تأسيس حزب حزب المساواة والديمقراطية بين الشعوب (HEDEP)، مستعرضاً تاريخ العمل السياسي في شمال كردستان وتركيا، وإنه الحزب الأول تأسس عام ١٩٨٠، وإن الدولة التركية حظرت حتى الآن عشرة أحزاب سياسية تمثل الكرد، وإن حزب المساواة والديمقراطية بين الشعوب هو الحزب رقم أحد عشر ضمن سلسلة هذه الأحزاب، مشيراً بأن الهدف من تأسيس الحزب الجديد هو تمثيل الشعب الكردي وكل القوى الديمقراطية التقدمية، والتصدي لسياسة الحرب ورفض الاعتراف بالكرد، والتي يتمسك بها تحالف حزب العدالة والتنمية والحركة القومية. كما يتمثل الهدف في تحقيق أكبر قدر ممكن من التمثيل السياسي والجماهيري للكرد في شمال كردستان وتركيا، عبر تجاوز الانتصار الذي حدث في انتخابات يونيو/حزيران ٢٠١٥، عندما تمكن حزب الشعوب الديمقراطي من الفوز ب ٨٢ مقعداً برلمانياً، وكذلك حصول الحزب على رئاسة ١٠٢ بلدية في شمال كردستان.

وأشار ساكيك إلى الحملات التي تدعو إلى استخدام اللغة الكردية في مناحي الحياة، وتعزيز الثقافة الكردية والتمسك بالهوية القومية، موضحاً بان هناك حركة شعبية كبيرة في ولايات شمال كردستان، تدعو للتمسك بمظاهر الثقافة الكردية، وعلى رأسها اللغة الكردية، وإن حزب المساواة والديمقراطية بين الشعوب (HEDEP) هو من يقود ويشرف على هذه الحملة، وهذا العمال هو بداية طيبة ومشجعة وتشي ببدء مرحلة جديدة تتمثل في الاهتمام بشكل أكبر بالهوية القومية، وخاصة في ولايات ومدن شمال كردستان.

> لن نتحالف مع أي حزب لا يقدم رؤية واضحة وعميقة لحل القضية الكردية

سياسة حزب المساواة والديمقراطية

وحول سياسة حزب المساواة والديمقراطية بين الشعوب (HEDEP) وخارطة التحالفات الجديدة في الانتخابات القادمة، وخاصة الانتخابات البلدية المزمع أجراؤها في شهر آذار ٢٠٢٤، أوضح الصحفي والإعلامي الكردي فاروق ساكيك بأن حزب المساواة والديمقراطية بين الشعوب، وعلى لسان رئيسه المشارك تونجر باكراهان، أعلن بأنه لن يتحالف مع أي حزب لا يقدم رؤية واضحة وعميقة لحل القضية الكردية وإنهاء سياسة انكار حقوق الكرد والتعامل الأمني مع مطالبهم، مبيناً بأن أي تحالف مستقبلي مع حزب الشعب الجمهوري (بعد التغييرات الأخيرة في هرمه القيادي) سيكون على قاعدة اعترافه بالكرد وسعيه إلى حل القضية الكردية سياسياً، والتوقف عن حملات الحرب والتعامل الأمني والتضييق، وإن هذا التحالف سيتم طرحه على القاعدة الجماهيرية لحزب المساواة والديمقراطية بين الشعوب، ولن يكون قراراً اعتباطياً ومن جانب قيادة الحزب، دون مشاركة الجماهير وطلب رأيها في الأمر.

حزب بدون توجه

وإنتقد ساكيك حزب الشعب الجمهوري، وقال بأنه حزب بدون توجه ويعاني من التخبط ويبدو مفككاً أكثر من أي وقت مضى، ولا يملك أي رؤية أو مشروع لحل القضية الكردية وكل قضايا الديمقراطية ودولة القانون في تركيا.

أرشفة الجرائم

كذلك تحدث الصحفي والإعلامي الكردي فاروق ساكيك عن مشروعه في أرشفة الجرائم التي ارتكبتها الدولة التركية بحق السياسيين والمثقفين والنشطاء الكرد في حركة التحرر الكردستانية طيلة عشرات السنوات الماضية، موضحاً بأنه قدم مئات البرامج التلفزيونية حول الموضوع، وألّف كتاباً جمع فيه وثائق كثيرة وملابسات جرائم تصفية النشطاء والسياسيين والمثقفين الكرد على أيدي أجهزة الاستخبارات ومافيات "الدولة العميقة"، مشيراً بأن سياسة تصفية خيرة أبناء الشعب الكردي ماتزال مستمرة، وإنها مع وجود التحالف الحاكم الآن، تحولت إلى "مشروع دولـة"، وتطوّر إلى حملات حرب كبيرة تشنها الدولة ضد الكرد، وترتكب فيها المجازر وتنفذ مخططات التهجير والتطهير العرقي داخل وخارج تركيا، وكل تلك جرائم فظيعة يجب متابعتها ورصدها وتوثيقها جيداً.

*المركز الكردي للدراسات

الدفاع التركية تعلن مقتل 3 من جنودها في العراق

أعلنت وزارة الدفاع التركية، فجر الاثنين، مقتل ٣ من جنودها في هجوم نفّذه مسلحون من «حزب العمال الكردستاني» في شمال العراق، وفق ما أوردته وكالة أنباء «الأناضول» التركية.

وأوضحت «الدفاع» التركية، في بيان لها، أن «الجنود الأتراك استشهدوا في منطقة عمليات المخلب - القفل».

وفي ١٧ أبريل (نيسان) ٢٠٢٢، أطلقت تركيا عملية «المخلب - القفل» ضد معاقل «حزب العمال الكردستاني» في مناطق متينا والزاب وأفشين - باسيان في شمال العراق.

جدير بالذكر أن تركيا تشن هجمات ضد «حزب العمال الكردستاني» داخل أراضيها وفي سوريا وشمال العراق، ردّاً على هجمات الحزب.

ووفقاً لبيانات تركية، فقد تسبّب الحزب بمقتل نحو ٤٠ ألف شخص؛ من مدنيين وعسكريين، خلال أنشطته الانفصالية المستمرة منذ ثمانينات القرن الماضي.

اتفاق تركي إيراني على تعزيز التعاون والعلاقات الثنائية

أنقرة: سعيد عبد الرازق:بحث الرئيس التركي رجب طيب إردوغان ونظيره الإيراني إبراهيم رئيسي أهمية اتخاذ موقف مشترك ضد «الوحشية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية» خلال اتصال هاتفي يوم (الأحد). وقالت الرئاسة التركية، في بيان: «جرى خلال الاتصال الهاتفي مناقشة الهجمات الإسرائيلية غير المشروعة على غزة وجهود المساعدات الإنسانية للفلسطينيين والإجراءات المحتملة لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار في المنطقة».

وأكدت تركيا وإيران، في وقت سابق اليوم، مجدداً دعمهما للشعب الفلسطيني في مواجهة العدوان الإسرائيلي المتصاعد واستمرارهما في بذل الجهود الدبلوماسية لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار ووصول المساعدات إلى قطاع غزة.

وأعرب البلدان الجاران عن رغبتهما في مزيد من تعزيز التعاون بينهما في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية وفيما يتعلق بالقضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

التطورات في غزة

وبحث وزيرا الخارجية؛ التركي، هاكان فيدان، ونظيره الإيراني، حسين أمير عبداللهيان، في اتصال هاتفي، التطورات الأخيرة في قطاع غزة إلى جانب العلاقات بين بلديهما والاستمرار في تعزيز التعاون في مختلف المجالات.

وقالت مصادر دبلوماسية لـ«الشرق الأوسط» إن فيدان أكد خلال الاتصال مع عبداللهيان، ليل السبت - الأحد، أن تركيا ستواصل بذل الجهود للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في غزة، ومنع اتساع رقعة الصراع بين إسرائيل وحركة «حماس» إلى مناطق أخرى.

وأضافت المصادر أن فيدان شدد على ضرورة بذل الجهود من أجل تحقيق حلّ الدولتين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، عاصمتها القدس الشرقية، على حدود ٤ يونيو (حزيران) ١٩٦٧، وضرورة حشد جهود الدول الإسلامية تجاه تحقيق هذا الهدف.

كما أعرب فيدان، بحسب المصادر، عن ارتياحه لإعلان أطراف مختلفة الاستعداد للنظر في نظام الضامنين، الذي

اقترحته تركيا لتنفيذه بعد انتهاء الحرب.

بدورها، قالت وزارة الخارجية الإيرانية إن المباحثات خلال الاتصال الهاتفي بين عبداللهيان وفيدان تمحورت حول التغيرات في أوضاع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وعدد من القضايا المتعلقة بالعلاقات الثنائية بين إيران وتركيا.

وأضافت الخارجية الإيرانية، في بيان، أن الوزير أكد على ضرورة أن تتخذ إيران وتركيا، إلى جانب الدول الإسلامية الأخرى، إجراءات أكثر حسماً لدعم الشعب الفلسطيني، وأن «جرائم القتل التي يرتكبها النظام الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية يجب أن تتوقف بشكل كامل».

تعزيز التعاون

وذكرت الخارجية الإيرانية أن عبداللهيان عبّر عن أمله في استمرار وتعزيز التعاون المتبادل بين بلاده وتركيا مع استمرار الدبلوماسية رفيعة المستوى بينهما، مبدياً ارتياحه إزاء «الميل المتزايد للتعاون في مختلف المجالات بين البلدين»، متمنياً زيادة تعزيز وتعميق التعاون يوماً بعد يوم.

ودفعت التطورات الأخيرة في غزة إلى مزيد من التنسيق والتشاور بين أنقرة وطهران اللتين أظهرتا موقفاً مسانداً لحركة «حماس» ولحقها في مقاومة العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني.

وكان عبداللهيان زار أنقرة مطلع نوفمبر (تشرين الثاني) الحالي، وأجرى مباحثات مع فيدان حول الوضع في غزة، كما استقبله الرئيس رجب طيب إردوغان، وأيّد الجانبان عقد مؤتمر إقليمي لبحث الوضع ووقف العدوان الإسرائيلي وتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني.

وبحسب المصادر الدبلوماسية، تطرق فيدان مع عبداللهيان إلى الملف السوري، فأكد الأخير على أن بلاده ستواصل جهودها لدعم مساعي تطبيع العلاقات بين أنقرة ودمشق. كذلك تم التطرق إلى مسألة مكافحة نشاط حزب العمال الكردستاني في شمال العراق وامتداده في سوريا، وحدات حماية الشعب الكردية، التي تشكل أكبر مكونات قوات سوريا الديمقراطية (قسد).

وأكد فيدان، أمام القمة الدولية للاتصالات الاستراتيجية التي انعقدت في إسطنبول، يوم الجمعة الماضي، أن «الجماعات الإرهابية تستغل انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، وتنفذ أنشطة الجريمة المنظمة من أجل التمويل، وأن أساليب الماضي باتت غير كافية اليوم في الحرب ضد الإرهاب».

> **تسعى تركيا إلى تعاون ثلاثي مع إيران والعراق**

وأضاف: «قلنا دائماً إن الدعم الذي قدمه حلفاؤنا، خصوصاً الولايات المتحدة، لحزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب الكردية، التابعة له تحت اسم القتال ضد (تنظيم داعش) الإرهابي، كان خطأً استراتيجياً كبيراً».

وشدّد فيدان على أن بلاده ستواصل اتخاذ كل الخطوات وكل الاحتياطات اللازمة لتعزيز أمنها القومي.

وتسعى تركيا إلى تعاون ثلاثي مع إيران والعراق في مكافحة حزب العمال الكردستاني، باعتباره خطراً على الدول الثلاث، لكن تصعيد عملياتها العسكرية ضد عناصره في شمال العراق يجدد الخلاف بين وقت وآخر مع بغداد.

*صحيفة «الشرق الاوسط»

تركيا وروسيا ترسمان خارطة التعاون الاقتصادي للمرحلة المقبلة

وقّعت تركيا وروسيا بروتوكول تعاون جديداً يرسم خريطة طريق لمسار العلاقات الاقتصادية بينهما في السنوات المقبلة، حيث يستهدف البلدان رفع حجم التبادل التجاري بينهما إلى ١٠٠ مليار دولار وتعميق التعاون في مجالات الطاقة والزراعة والصناعة والسياحة والمقاولات والنقل والجمارك.

وعقدت في أنقرة على مدى اليومين الماضيين اجتماعات حول التعاون بين كل من تركيا وروسيا في مجالات الطاقة والسياحة والاستثمار والاجتماع الـ١٨ للجنة الاقتصادية التجارية المشتركة، التي شهدت توقيع بروتوكول التعاون التجاري من جانب وزير التجارة التركي عمر بولاط، ونائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك.

تعزيز التبادل

وأكد بولاط رغبة البلدين في الارتقاء بعلاقاتهما إلى مستوى أعلى من خلال تنفيذ البنود الواردة في نص البروتوكول، الذي جاء نتيجة عمل مشترك للطرفين، والذي يشمل مجالات عديدة مثل التجارة والجمارك والطاقة والزراعة والصناعة والتوحيد القياسي والنقل والسياحة والمقاولات.

وأوضح الوزير التركي أنه يمكن وصف البروتوكول بأنه خريطة طريق تحدد المسار الذي ستتبعه العلاقات الاقتصادية بين تركيا وروسيا في السنوات المقبلة. وأشار إلى أنه تم الاتفاق على زيادة استخدام عملتي البلدين، الليرة التركية والروبل الروسي، في التبادل التجاري.

> الجانبان أكدا سعيهما لرفع التبادل التجاري بينهما إلى 100 مليار دولار

وكانت الصادرات التركية إلى روسيا بالليرة التركية ارتفعت بنسبة ٤٠٠ في المائة تقريبا، فيما نمت الواردات التركية من روسيا بالليرة، بنسبة ١٥٠ في المائة، وبالروبل بنسبة ٢٦٠ في المائة.

وكشف بولاط انخفاض حجم التجارة بين البلدين في قطاع الطاقة، بشكل طفيف، بسبب المتغيرات على الساحة الدولية، مضيفا أن حجم التجارة بين البلدين بلغ، خلال العام ٢٠٢٢، رقماً قياسياً وصل إلى ٦٨ مليار دولار. وتوقع أن يصل بنهاية العام الحالي إلى نحو ١١ مليار دولار كصادرات من تركيا، و٤٦ مليار دولار كصادرات من روسيا، بإجمالي ٥٦ مليون دولار.

وأكد الجانبان سعيهما لرفع التبادل التجاري بينهما إلى مستوى ١٠٠ مليار دولار، خلال اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة الذي عقد برئاسة نائب الرئيس التركي جودت يلماظ، ونائب الرئيس الروسي ألكسندر نوفاك.

وبحث الجانبان، خلال الاجتماع، مجالات الطاقة والاستثمار والسياحة، وأكدا أهمية تنويع الاستثمارات المتبادلة، وبخاصة في مجال تعزيز البنى التحتية للموانئ وتسريع مراحل التصدير وتنويع السلع التجارية المصدرة.

مركز الغاز

وأكد نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك أن المباحثات بين الجانبين كانت شفافة وبناءة، وتم خلالها تحديد قضايا التعاون في المستقبل، وشهدت تقريب مواقف الجانبين بشأن بعض مجالات التعاون الثنائي. ولفت إلى إحراز تقدم إيجابي في جميع مجالات التعاون بين بلاده وتركيا.

وقال نوفاك إنه من المنتظر أن يتوصل البلدان إلى اتفاق بشأن إنشاء مركز للغاز الطبيعي في تركيا في المستقبل القريب، بناء على اتفاق سابق بين رئيسي البلدين رجب طيب إردوغان وفلاديمير بوتين.

وذكر أن شركة «غازبروم» الروسية وشركة خطوط أنابيب البترول التركية (بوتاش) تتعاونان بشكل وثيق وتناقشان خريطة طريق المشروع، معربا عن ثقته بأنه سيتم التوصل إلى اتفاقات بشأن التنفيذ العملي لهذا المشروع في المستقبل القريب.

واقترح بوتين على نظيره التركي، العام الماضي، إنشاء مركز للغاز الروسي في تركيا لتعويض المبيعات المفقودة إلى أوروبا بسبب الحرب في أوكرانيا، وهو ما رحبت به تركيا التي ترغب في أن تصبح ممراً للطاقة من القوقاز والشرق الأوسط إلى أوروبا.

ولم تسفر المناقشات بين موسكو وأنقرة حول المشروع عن تقدم كبير، رغم تأكيد الجانبين عزمهما المضي قدماً في تنفيذه. ويتردد أن هناك خلافات حول من يجب أن يكون مسؤولاً عن المركز تسببت في إرجاء تنفيذه.

الباحث شورش درويش:

عن الاستثمار التركي في حرب غزة وحيرة أردوغان

إذاً انحاز الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، على الأقل أمام الكاميرات وفي مواجهة الحشود، بشكل مطلق لدعم حركة حماس على حساب شريكته التجارية والأمنية والعسكرية إسرائيل.

هذا الانحياز للحليف ضد الشريك يكشف عن سوقٍ لا تقلّ أهمية عن تلك التي تربط أردوغان بتل أبيب، إذ إن الاهتمام الملاحظ بالانتخابات البلدية، التي ستجري في نهاية مـارس/آذار العام المقبل، بحاجة إلى خطاب رائج يساهم في استعادة الولايات التركية الكبرى من يد المعارضة. وهنا تتحوّل مأساة غزة إلى مادة دعائية مركزية يحتاجها أردوغان وفريقه بشدة، إضافة إلى منافع عسكرية واقتصادية قد يتحصّل عليها من بروكسل وواشنطن في مقابل تليين موقفه تجاه إسرائيل.

واقعياً كان الرئيس التركي بحاجة إلى الدعم الغربي والامريكي كما لم يكن قبل. فأسئلة الاقتصاد التركي المتدهور فرضت على رجل الاستدارات إنهاء تعطيل قبول بلاده عضوية السويد في حلف الناتو عقب قمة الحلف في ليتوانيا في يوليو/تموز الماضي مقابل منافع عسكرية وصفقات أسلحة لا تمت بصلة لطلب تركيا الأساسي المتمثل بوقف دعم استوكهولم لما يسميه «أنشطة حزب العمال الكردستاني على أراضيها».

أسئلة الاقتصاد التركي المتدهور فرضت على اردوغان الاستدارات

إلاّ أن جوهر الاستدارة غرباً آنذاك ارتبط بإيقاع الاقتصاد التركي وتذمّر الأتراك من سوء إدارة الدولة للملف الاقتصادي، وهو الموضوع الذي كاد ينهي حكم الرجل المديد في الانتخابات الرئاسية التي جرت في مايو/أيار الماضي، لولا أنه استعاض حينها عن النقاش الاقتصادي بقضايا أمنية وخطابات شعبوية تركز على ملف مكافحة الإرهاب والربط تالياً بين القضية الكردية النشطة وهذا الملف.

وبالتالي، أرجأ أردوغان معالجة الوضع الاقتصادي إلى ما بعد الانتخابات مدفوعاً بتصوّر مفاده أن تأجيل المشكلات أفضل من حلّها قبيل أو خلال الانتخابات.

على أيّ حال، يبدو أن أردوغان اختار الطريق السهل هذه المرّة أيضاً، أي تأجيل حل مشكلة الاقتصاد مرّة أخرى، إذ إن موقفه المتصلّب إزاء حرب إسرائيل في غزة قد يعطل تدفق الاستثمارات والمساعدات الغربية إلى حين، مقابل سعيه للتحوّل إلى قائد للاستقطاب الشعبي الحاصل في تركيا ونيل ثقة القواعد الاجتماعية المعادية لحرب إسرائيل.

ربما ليس ثمة تعبير أوضح للبراغماتية التركية الفجّة أكثر مما بدت عليه أثناء اللقاء الذي جمع المستشار الألماني أولاف شولتس بضيفه أردوغان الأسبوع الماضي، حين انتقد الأخير الدعم الغربي المفتوح لإسرائيل في مقابل طلبه موافقة تزويد بلاده بـ٤٠ طائرة «يوروفايتر» الحربية، ذلك أن ألمانيا، إلى جانب بريطانيا وفرنسا وإسبانيا، عضو في رابطة الدول المصنّعة لهذه الطائرات.

والحال، أن الغرب غير أخلاقي، بحسب أردوغان، حين يـزوّد إسرائيل بالأسلحة، فيما لا يـزود بلاده بالأسلحة عينها، بينما استخدمت قوّات بلاده دبابات «ليوبارد» الألمانية إبان غزو عفرين في ٢٠١٨.

ولعل الطبيعي أن يرتد أردوغـان لـردّات الفعل ونوبات الغضب الآنية عندما لا تجاب طلباته. فمع إحجام شولتس عن الإجابة على طلب شراء المقاتلات، ردد أردوغان: «يمكننا شراء طائرات مقاتلة من أماكن أخرى كثيرة»، وهو ما لا يقدر عليه أردوغان حقيقة بعد أزمة شراء منظومة «إس- ٤٠٠» الروسية وما تبعها من مشكلة مع الولايات المتحدة أساسها منع دول حلف الناتو اقتناء الأسلحة من خارج دول الحلف، ما يجعل من تلويح أردوغان هذه المرّة مجرّد كلام في الهواء.

لكن استثمار تركيا في حدث غزة يضمر الكثير من الحيرة المتصلة باحتمالية تحطيم حركة حماس التي تُعرّف بأنها حليف موثوق لأنقرة وجزء من قوّتها الخشنة في المنطقة، شأنها شأن المليشيات السورية المعارضة. فإذا كانت الحركة تحسب على طول الخط حليفاً

> ستبقى خطوط التجارة بين إسرائيل وتركيا بمنأى عما يقال أمام الحشود

لطهران، فإن ذلك لا يمنع من أن تحسب على حكومة حزب العدالة والتنمية أيضاً.

والملاحظ أن تطابق وجهتي نظر إيران وتركيا، فيما خص الإبقاء على حركة حماس، لم يدفعهما للتنسيق فيما بينهما مثل تنسيقهما العالي في القوقاز وسوريا (خط أستانا)، الأمر الذي يعكس تضارب مصالحهما تجاه القضية الفلسطينية ونظرتهما لإسرائيل رغم وحدة الأداة (رعاية حماس).

يبدو أن تركيا تخشى من أن تتحوّل الحرب إلى مقدمة لتغيّر خرائط المنطقة دون أن تكون طرفاً فيها، إذ تسعى الأخيرة إلى تغيير الخرائط وقضم الأراضي وشنّ حروبها الخاصّة في شمال سوريا وإقليم كردستان العراق، أما التغيير الذي لا تكون طرفاً فيه فهو ما يثير حفيظتها.

أحد المؤشرات على هذا الاتجاه هو تصريح حليفه دولت بهجلي، زعيم حزب الحركة القومية، بأن «مهمة حماية غزة والدفاع عنها هي ميراث تركه لنا أجدادنا». لا يهم كيف ومتى أوصى الأجداد بذلك، لكن خطاب بهجلي الذي سبق طوفان أردوغـان الخطابيّ تجاه إسرائيل يستبطن فكرة الوصاية على ما تبقى من القضية الفلسطينية بالشكل الذي يذكّر بوصايات عربية على قضيّة الفلسطينيين، وكذلك يعكس مخاوف تركية من أن تفضي الحرب الإسرائيلية إلى طرد الغزاويين أو إفراغ أجزاء من المقاطعة. وتركيا خبيرة بأفكار التغيير الديمغرافي وقضم أراضي الجوار ابتداءً من سلب لواء اسكندرون ثم شمالي قبرص واحتلال أجزاء من الشمال السوري والتورّط إلى جوار أذربيجان مؤخراً في مسلسل إفراغ إقليم ناكورني قره باخ من سكانه الأرمن.

وبالتالي، فإن خسارة غزة تعني في مكان ما خسارة موطئ قدم تركيا في أحد أهم الصراعات المركزية في المنطقة، وانتهاء الزعم التركي المزمن في حماية مصالح المسلمين من الصين وصولاً لأوروبا مروراً بدول مسلمة أصلاً كمصر وسوريا وليبيا.

لكن متى سيعلن أردوغان نهاية مسلسل التصعيد اللفظي تجاه إسرائيل والغرب والشروع في تنفيذ استدارة جديدة؟

ربما يبقى الأمر رهناً بتطوّر الأوضاع في غزة، أو إلى حين انتهاء الانتخابات البلدية التركية المقبلة. وإلى ذلك الحين، ستبقى خطوط التجارة بين إسرائيل وتركيا بمنأى عمّا يقال أمام الحشود.

*المركز الكردي للدراسات،نورث بريس

باحث أمريكي في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية:

على الولايات المتحدة أن تقف مع شركاءها الكرد

أوضح (سنان جيدي) الباحث في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية والخبير في السياسة الداخلية التركية والسياسة الخارجية أنه ومنذ أن اتخذت الولايات المتحدة القرار الجريء بالشراكة مع قـوات سوريا الديمقراطية في عام ٢٠١٥، اتهمتها حليفتها في الناتو (تركيا) بالعمل مع من تعتبرهم إرهابيين.

وقـال جيدي في تحليل سياسي للموقع الرسمي لـ(مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية):يرى الرئيس التركي أردوغـان أنه لا يمكن محاربة الإرهاب بالتعاون مع الإرهابيين, إلا أن قوات سوريا الديمقراطية ليست إرهابية, فقد كانت

> أردوغان مصمم على معاقبة الكرد لمجرد كونهم كرداً

شراكة الولايات المتحدة مع الكرد السوريين هي الوسيلة الأكثر فعالية ليس فقط لإضعاف تنظيم (داعش)، ولكن أيضاً لمنع عودته المحتملة، ومنذ تراجع العمليات القتالية الكبرى ضد التنظيم وحتى اليوم، تقوم قوات سوريا الديمقراطية بمهام حيوية، من خلال الاستمرار في استهداف فلول قوات داعش، فضلاً عن حراسة سجون داعش في سوريا التي تؤوي بعض أخطر الجهاديين في العالم.

وأضاف جيدي:تريد أنقرة القضاء على قوات سوريا الديمقراطية بمزاعم روابطها الأيديولوجية مع حزب العمال الكردستاني (PKK), ولكن يجب أن نوضح لأنقرة أن الولايات المتحدة نقف خلف شركائها قوات سوريا الديمقراطية, فلماذا؟

لأن قوات سوريا الديمقراطية دأبت على تعريض نفسها للخطر وتصرفت كحليف موثوق به، وهو ما لا تجرؤ حكومة الولايات المتحدة على الاعتراف به رسمياً خوفاً من إثارة غضب تركيا, وقوات سوريا الديمقراطية لم تهدد تركيا قط أو تهاجمها بشكل مباشر، كما أنها لا تضمر أي نية للقيام بذلك, وليست لديها أية رغبة في الاستيلاء على الأراضي التركية، ولا ترغب في شن حرب ضد تركيا لأي سبب من الأسباب, وسعت قوات سوريا الديمقراطية بثبات إلى تحقيق هدفين:

١.إيجاد طريقة للكرد للبقاء على قيد الحياة في سوريا.

٢.هزيمة داعش.

وأكد (جيدي) أنه يجب على حكومة الولايات المتحدة أن تضع حداً لممارسة الشعور بالحرج من الإشادة بعلاقتها الجوهرية مع شركائها الكرد,وقال:لقد وضع المقاتلون الكرد في سوريا والعراق أنفسهم على الخطوط الأمامية لمحاربة داعش، عندما لم تكن الولايات المتحدة راغبة في ذلك, لقد ساعدوا الولايات المتحدة ونصف الكرة الغربي على تحقيق المصالح الأمنية الحيوية التي أكسبتهم بالتأكيد الحق في أن يشار إليهم بفخر باسم (الحلفاء) , ولكن بالمقابل ماذا فعل أردوغان؟

حتى عام ٢٠١٣ التقى أردوغان بقيادة الكرد السوريين ولم يصنفهم كإرهابيين, صالح مسلم زار

> شراكة واشنطن مع الكرد السوريين هي الوسيلة الأكثر فعالية

أنقرة عدة مرات، والتقى بأردوغان عدة مرات, ومع ذلك اتجه أردوغان إلى تصنيف الحركة السياسية السورية ككيان إرهابي، في الوقت نفسه الذي تخلى فيه عن السعي إلى حل سياسي للقضية الكردية في الداخل في عام ٢٠١٥. لماذا؟

في مواجهة الدورة الانتخابية الصعبة لعام ٢٠١٥، قرر أردوغان أن هناك المزيد من الأصوات التي يمكن كسبها من خلال التخلي عن عملية السلام الكردية, من خلال إعادة إضفاء الطابع الأمني على القضية, ومن خلال مساواة القضية الكردية داخل تركيا وخارجها بأنها قضية إرهابية، نجح أردوغان في جذب الناخبين الأتراك لولاية رابعة في منصبه.

ومنذ ذلك الحين لم يتأخر لحظة واحدة عن تنفيذ عمليات عسكرية عديدة ضد أهداف كردية في العراق وسوريا,وتدعم تركيا عسكرياً الكيانات الجهادية في شمال سوريا، وهي فروع مباشرة لتنظيم القاعدة، وهدفها الوحيد هو استهداف قوات سوريا الديمقراطية التي تواصل قتال داعش. وأضاف جيدي:

منذ أن نفذت حماس هجماتها في السابع من تشرين الأول في جنوب إسرائيل، اغتنم أردوغان الفرصة لضرب أهداف كردية في المنطقة (مدنية وعسكرية)، في حين كان اهتمام العالم يتركز بشكل مفهوم على إسرائيل.

يريد أردوغان أن يجعلنا نعتقد أن هجمات الجيش التركي المتواصلة على الأهداف الكردية، والتي تشمل المستشفيات وغيرها من البنية التحتية المدنية، هي جزء من مهمة مكافحة الإرهاب, وليس إظهار إنه مصمم على معاقبة الكرد لمجرد كونهم كـرداً لكن قـوات سوريا الديمقراطية لا تشكل تهديداً أمنياً لتركيا, ودعونا لا ننسى أن تركيا تواصل توفير الملاذ الآمن لحماس في تركيا، وهي ثاني أكبر قاعدة للمنظمة خارج غزة, وقد مُنحت قيادتها العليا ملاذاً وجوازات سفر تركية، مما سمح لها بالسفر دون قيود.

ومع معرفة كل هذا لماذا تظل واشنطن محرجة على ما يبدو من دعم شركائها الكرد وعدم مطالبة أنقرة بالتوقف عن مساعدة وتحريض حماس, رغم أنها هي المجموعة التي نعرف أنها تمثل التهديد الإرهابي الحقيقي؟ لا أحد يعرف.

محمد أمين عليكو :

الإجرام التركي وسياسة التطهير العرقي

PYDrojava*

تشير احصائيات جديدة، لـ (مركز توثيق الانتهاكات)، إلى أن إجرام الدولة التركية ومرتزقته المتواجدين في مناطق سيطرة جيش الاحتلال التركي، وخاصة المناطق الكردية من (عفرين إلى كري سبي "تل أبيض" وسركانية "رأس العين") يفوق آلاف المرات على الإجرام الإسرائيلي بحق الفلسطينيين وليست حركة حماس الإرهابية.

وتؤكد التقارير أن "ارتفاع عدد السوريين الذين قتلوا برصاص الجندرمة التركية إلى ٥٧٦ سورياً، بينهم (١٠٤ طفلاً دون سن ١٨ عاماً، و٦٧ امرأة، واغتصاب ١٢ امرأة ثم قتلهم)، وذلك حتى تاريخ ١٩ نوفمبر ٢٠٢٣ وأصيب برصاص الجندرما ٣٠٧٦ شخصاً وهم من الذين يحاولون اجتياز الحدود أو من سكان القرى والبلدات السورية الحدودية أو المزارعين وأصحاب الأراضي المتاخمة للحدود، حيث يتم استهدافهم من قبل الجندرمة بالرصاص الحي.

ومنذ بداية العام الجاري (٢٠٢٣)، قتلت الجندرما التركية ٣٣ شخصاً فيما تجاوز عدد الذين أصيبوا خلال محاولة اجتياز الحدود إلى ١٢٥ شخصاً، بينهم إصابات تسببت بإعاقة دائمة نتيجة الضرب الوحشي بالعصي والبواريد والركل وإلقائهم خلف الساتر الحدودي وهم ينزفون.

وخلال عام ٢٠٢٢ قتلت قوات حرس الحدود التركية الفاشية ٤٧ مهاجراً سورياً بينهم ٥ أطفال وامرأتين ضمن مناطق سوريّة متفرقة واقعة قرب أو على الحدود مع تركيا، كما أصيب ١١٨ مدنياً بينهم ٣٦ طفلاً و ٤٠ امرأة عبر استهدافهم بطلقات مميتة من قناصين مدربين يستهدفون المهاجرين، أو سكان القرى القريبة من

الحدود بشكل متكرر ومباشر.

وتتكرر حالات استهداف "الجندرما" للسوريين سكان القرى الحدودية، من عفرين إلى تل أبيض وسركانية.

كما قامت تركيا ببناء جدار عازل على طول حدودها الذي يبلغ طوله ٩١١ كم لمنع دخول اللاجئين المهجرين قسراً،ما يسفر عن سقوط قتلى وجرحى مدنيين بشكل مستمر.

وبات السوريون على يقين بأنّ تركيا خذلتهم، على كافة المستويات. ليس فقط العسكري، أو السياسي، وإنّما أيضاً على المستوى الإنساني... فتركيا كانت طرفاً في الحرب الدائرة في بلدهم سوريا، وهي مَنْ فتحت الحدود لعبور السلاح والمسلحين، ودعمت ولاتزال تدعم العشرات من الجماعات المسلحة (داعش والنصرة وما يسمى الجيش الوطني من الحمزات والعمشات وكل الفصائل الإرهابية المدعومة من قبل الاستخبارات التركية والقطرية منذ ٢٠١١ التي تتقاتل فيما بينها في مناطق من المفترض أنّها باتت آمنة. كما أنّها "أي تركيا" التي تتلق باسمهم المساعدات الدولية والأموال المقدمة من دول الاتحاد الأوربي ومن الولايات المتحدة، لكن لا يصلهم شيء كما يؤكد النازحون.

كما يجد الآلاف من النازحين الذين اضطر أغلبهم لمغادرة منازلهم والنزوح من مدنهم، بناء على صفقات واتفاقيات عَقَدَتْها تركيا مع كل من روسيا وإيران، تحت مسمى (استانا وسوتشي) وأسماء محفوظة في ذاكرة الشعب السوري؛ كانت السبب في أن يكون السوري بلا مأوى وبلا مستقبل، والسبب في أنّ حياتهم وحياة أطفالهم انتهت وأنّ الأمل يتبدد يوماً عن آخر، في ظروف قاهرة، لا عمل، ولا أمن أو أمان، فهم أمام خيار أن يتحولوا لمرتزقة ترسلهم تركيا إلى ليبيا أو أذربيجان أو أن يموتوا قهراً وجوعاً.

على المنظمات الحقوقية الدولية المعنية والمجتمع الدولي ومجلس الأمن، لا سيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، دعوة دولة الاحتلال التركي علناً إلى إنهاء أيّة سياسة من هذا القبيل والضغط من أجل المساءلة.

وفي غضون ذلك، ينبغي للحكومات المعنية فرض عقوبات على المسؤولين الأتراك الضالعين في الانتهاكات الجارية على الحدود، في قتل الشعب السوري وخاصة الشعب الكردي الذي يتعرض إلى حرب الإبادة الجماعية بكل معنى الكلمة، والمجتمع الدولي شريك في هذه الحرب ما لم يتم فتح تحقيق مدعوم من "الأمم المتحدة" لتقييم الانتهاكات ضد المهاجرين وما إذا كانت أعمال القتل ترقى إلى مصاف الجرائم ضد الإنسانية، لا سيما وأنّ حراس الحدود التركي (الجندرما) واثقين ويعرفون أنّهم يستهدفون المدنيين العزل برصاصات قاتلة.

> **"على المنظمات الحقوقية الدولية المعنية والمجتمع الدولي ومجلس الأمن التحرك"**

نعم الإرهاب التركي الرسمي يتواصل على مناطقنا ويقطف أرواحاً متمردة على الاستعباد.. توّاقة للحرية.

ويعلم العالم أجمع أن دماء الشهداء الأبطال الذين تحولوا إلى صمام الأمان والاستقرار لأجل تحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية والذهاب إلى بناء مجتمع أخلاقي سياسي ديمقراطي حقيقي ستنتصر على الذهنية الفاشية التركية مهما كلف الأمر.

اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة

العنف ضد المرأة انتهاك مُروِّع لحقوق الإنسان، وأزمة صحية عامة، وعقبة رئيسية أمام التنمية المستدامة.

إنه مستمر وواسع الانتشار، ويزداد سوءا.

فمن التحرش والاعتداء الجنسيين حتى قتل الإناث يتخذ العنف أشكالا عديدة.

لكنها جميعها متجذرة في الظلم الهيكلي، الذي رسّخته آلاف السنين من السيطرة الذكورية.

وما زلنا نعيش في ثقافة يهيمن عليها الذكور تترك المرأة ضعيفة من خلال حرمانها من المساواة في الكرامة والحقوق.

وإننا جميعا ندفع الثمن: فمجتمعاتنا أقل سلاما، واقتصاداتنا أقل ازدهارا، وعالمنا أقل عدلا.

لكن من الممكن إيجاد عالم مختلف.

ويدعونا موضوع حملة "اتحدوا" هذا العام – تحت شعار "الاستثمار لمنع العنف ضد النساء والفتيات" – جميعا إلى اتخاذ إجراءات.

ودعم التشريعات والسياسات الشاملة التي تعزز حماية حقوق المرأة في جميع المجالات.

وزيادة الاستثمارات في مجالي الوقاية ودعم منظمات حقوق المرأة.

والاستماع إلى صوت الناجيات ووضع حد لإفلات الجناة من العقاب في كل مكان.

ومناصرة الناشطات وتعزيز القيادة النسائية في كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار.

فلننهض، معا، ولنرفع أصواتنا عالية. دعونا نبني عالما يرفض التسامح مع العنف ضد المرأة في أي مكان، وبأي شكل من الأشكال، وبصورة نهائية.

أنطونيو غوتيريش

الأمين العام للأمم المتحدة

الاستثمار عبر تعزيز دور المرأة في صنع القرار

كلمة مبعوثة يونامي جينين بلاسخارت في « «SRSG، ، خلال إطلاق حملة الـ 16 يوماً من النشاط لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات، ألقتها نيابة عنها ساندرا لطوف، المسؤولة المكلفة نيابة عن المنسق المقيم

٢٢ نوفمبر ٢٠٢٣

أصحاب المعالي
السيدات والسادة
الضيوف الأفاضل

إنه لمن دواعي سروري أن أشارك في إطلاق حملة ١٦ يوماً من النشاط لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات.

أعتقد أن الموضوع العام لحملة هذا العام، الذي يركز على الاستثمار في منع العنف ضد النساء والفتيات، يكتسب صدى خاصاً في أرجاء المعمورة، بما في ذلك هنا في العراق.

إن الحقيقة المرة الماثلة أمامنا هي أن واحدة من كل ثلاث نساء تتعرض لعنف جسدي أو جنسي لمرة واحدة على الأقل في حياتها، وإن ثمن ذلك باهظ جداً من أوجه عدة، ومن هنا يكتسب منع مثل ذلك العنف أهميته.

إن لذلك أهميته أوّلاً وقبل كل شيء للنساء والفتيات، حيث إن معاناتهن لا يمكن تصورها، ولكن لذلك أهميته للأُسر والمجتمعات المحلية والمجتمع على نطاق أوسع.

سيداتي وسادتي،

في أواخر العام الماضي تبنت الحكومة العراقية، بقيادة دولة رئيس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، برنامجاً طموحاً.

وكما أوردت في إحاطتي الأخيرة لمجلس الأمن الدولي: فقد شهد البلد خلال المدة التي تلت ذلك اتخاذ خطوات مهمة وظهور مبادرات واعدة تهدف إلى تحسين تقديم الخدمات وتعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز الرفاه لكافة قطاعات المجتمع.

وآمل بصدق أن ينهض كافة العراقيين- بمن فيهم النساء والفتيات العراقيات- للاستفادة من الإمكانيات المتاحة في المستقبل، وعلى وجه الخصوص لأن البرنامج الحكومي يضم على نحو جلي أهدافاً تعنى بتمكينهن وحمايتهن.

ومع ذلك، وكما نعلم جميعاً، فأن ذلك لن يكون عملاً سهلاً – ناهيك عن كونه امراً مفروغاً منه. وفي بيئة معقدة وسريعة التغير، فأن مثل هذه الالتزامات في كثير من الأحيان يتم ركنها جانباً بفعل وجود أولويات منافسة.

لذا، بالتأكيد، فأن حدثاً كهذا يمكن ان يكون بمثابة تذكير ضروري بالعمل الذي يجب ان ننجزه جميعاً.

ان العنف ضد النساء والفتيات لن يعالج نفسه بنفسه. هناك حاجة لبذل جهود حثيثة لمنع العنف ضد النساء والفتيات ومعالجته. عبر مختلف الوسائل.

وفي نهاية المطاف، فإن استئصال مثل هذا العنف يتمحور حول الاستثمار في إرادتنا الجماعية والموارد والوقت من أجل تحقيق تغيير دائم.

الآن، عندما نتحدث عن العنف ضد النساء والفتيات، فما الذي نتحدث عنه فعلاً؟

بالطبع، لا يزال التهديد الحقيقي للعنف الجسدي والجنسي ينتظر العديد من النساء في المجتمع.

وهذه حقيقة، كذلك، بالنسبة لباقي أشكال العنف، مثل الإيذاء العاطفي، الذي يمكن ان يتجلى في جهود التحقير أو التسلط أو الإهانة أو الإذلال.

التهديدات والتخويف والمضايقة هي من ضمنها ايضاً.

فكل ما تقدم غالباً ما يكون جزء لا يتجزأ من حياة مرأة ما... وبينما يمكن أن يكون الإقصاء والتهميش عاملان محفزين، فإن النساء في مواقع السلطة لا يتمتعن بالحصانة دونما شك.

وللأسف، فأن أعمال العنف هذه يمكن ان تحدث في أي مكان. في المنازل والمجتمعات المحلية وأماكن العمل وهياكل الحوكمة – إذ لا يوجد حيز أو مساحة مستثناة.

وعند التهيئة لعقد هذه الفعالية، غمرني السرور عندما أحطت علماً بالتركيز على تعزيز دور المرأة في عمليات صنع القرار. ان العلاقة بين العنف ضد المرأة ومشاركة المرأة ليست واضحة على الدوام. ولكن، دعونا نفكر في ذلك للحظة.

ولنأخذ على سبيل المثال، امرأة تتعرض للعنف في بيتها – سواء كان عنف جسدي أو عاطفي. فليس من الصعب أن نرى لماذا قد يكون لديها وقت أصعب من الأخريات في الإدلاء بصوتها في الانتخابات أو في المشاركة في الإدارة المستندة الى المجتمعات المحلية.

> **الاستثمار في منع العنف ضد النساء يكتسب صدى خاصاً**

ومثال آخر على ذلك: امرأة تفكر في الترشح لخوض انتخابات محلية أو عامة. فإذا كانت تعتقد ان هذا الترشح قد ينطوي على مخاطر تتعلق بالحماية، سواء كان بالإساءة عبر الإنترنت أو التهديد من خلال المضايقات أو التخويف، فربما تفكر ملياً في ذلك. ويجب علينا الا ننسى ان للعنف أشكالا بنيوية أيضاً – تتمثل في الطرق التي يتم فيها إقصاء النساء بصورة ممنهجة من المحافل التي تتخذ فيها القرارات الهامة.

ومن الواضح تماماً أنه لا يمكن لأي بلد أن يحقق أهدافه – سواء كانت أهدافاً سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية – دون مشاركة وقيادة المرأة في ذلك البلد.

ومن الواضح بالقدرِ نفسه أن الجهود الرامية إلى دعم المرأة لتولي دورها كصانع قرار يجب أن تتم جنباً إلى جنب مع المبادرات الرامية إلى التصدي لجميع أشكال العنف ضدها.

الآن - ما الذي يجب فعله؟ أدناه، على سبيل المثال لا الحصر، بعض الخطوات:

أولاً:

وقبل كل شيء، لا بد من تغيير القوانين. على سبيل المثال، حان الوقت لاعتماد قانون ضد العنف الاسري. فالمساءلة والدعم الكافي للناجيات هو أقل ما تستحقه النساء والفتيات العراقيات.

ثانيا:

سوف تكون السياسات والاستراتيجيات المصممة خصيصاً حاسمة الأهمية أيضاً. وهنا، كان من دواعي سرور الأمم المتحدة في العراق أن تشارك مع الحكومة العراقية في اعداد استراتيجية لمناهضة خطاب الكراهية، والتي ستشمل عناصر تستهدف العنف ضد المرأة.

وهذا أحد الأمثلة على تغيير السياسات الذي سيساعد على تقليل خطر العنف الذي يواجه النساء اللاتي يتوليّن في مناصب قيادية.

ثالثاً:

بالحديث مرة أخرى عن موضوع الاستثمار: فنحن في حاجة، كما يقولون، إلى وضع أموالنا في مكانها الصحيح. فمجرد الكلام لا يكفي. بل يجب أن يكون هناك استثمار في المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني التي لديها الخبرة اللازمة للنهوض بحقوق المرأة ومشاركتها وتمكينها. ويجب أن يشمل ذلك توفير الخدمات الحيوية للناجيات من العنف، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي ودعم سبل العيش.

رابعاً:

يتعين علينا أن نضمن أن رسائلنا اليوم لا تقتصر ببساطة على أحداث مثل حدث اليوم. وبعبارة أخرى: التوعية أمر أساسي لمنع العنف ضد النساء والفتيات. وكانت هناك العديد من الأمثلة الناجحة لحملات التوعية التي قادتها الجهات الفاعلة الحكومية والمجتمع المدني، والتي تفخر الأمم المتحدة بتقديم الدعم لها. ولكن يتعين علينا أن نرى المزيد – عبر القنوات والوسائط كافة، من الأخبار المطبوعة إلى الاجتماعات العامة إلى البرامج التلفزيونية. ودور وسائل الإعلام حاسم في هذا الصدد.

> **"لا يزال التهديد الحقيقي للعنف الجسدي والجنسي ينتظر العديد من النساء"**

سيداتي وسادتي،

وكما قلت: الفرص في العراق اليوم كثيرة. وينطبق هذا على النساء والفتيات، كما ينطبق على الرجال والفتيان.

ولكن الفرص لا تكون قوية إلا بقدر الجهود المبذولة لاستغلالها.

لذا، دعونا نستلهم من بعضنا البعض اليوم ونجدد الالتزام بمنع العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليه.

شكرًا لكم.

د.قاسم حسين صالح

قانون مناهضة العنف ضد المرأة معطّل منذ خمس سنوات!

حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها(٥٤ / ١٣٤ – ١٩٩٩) يوم ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر «اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة» ويستمر لغاية ١٠ كانون الأول/ ديسمبر، يكون الهدف منه..

رفع الوعي بمدى حجم المشكلات التي تتعرض لها المرأة حول العالم مثل الإغتصاب والعنف المنزلي وغيره من أشكال العنف المُتعددة؛وكشف الطبيعة الحقيقية لمشكلة ما تزال مختفية. واختير هذا اليوم منذ عام ١٩٨١ على إثر الاغتيال الوحشي عام ١٩٦٠ للأخوات ميرابال الثلاثة وهن ناشطات سياسيات من جمهورية الدومينيكان، وذلك بناء على أوامر من الحاكم الدومينيكي رافاييل ترخيو.

وتذكر الأمم المتحدة في منشورها حقائق وأرقام بأنه:

-تُقتل ٥ نساء أو فتيات في كل ساعة على يد أحد أفراد أسرهن.

-تتعرض واحدة من كل ثلاث نساء للعنف الجنسي أو الجسدي مرة واحدة على الأقل في حياتها.

-تعيش ٨٦٪ من النساء والفتيات في بلدان لا توجد بها أنظمة حماية قانونية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

وفي العام ٢٠١٤ كان الموضوع الرسمي، المُصاغ من

> (46%)من النساء العراقيات يتعرضن للعنف

قبل مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة والمسماة بـ (الاتحاد لإنهاء العنف ضد المرأة)، هو لوّن جارك باللون البرتقالي،فيما كان الشعار الرسمي للحملة عام ٢٠١٨ هو «لوّن العالم بالبرتقالي: اسمعني_أنا_أيضاً»، كون اللون البرتقالي يمثل مستقبلاً مشرقاً وعالماً خالياً من العنف الموجّه ضد النساء والفتيات. وتضمنت الحملة ١٦ يوماً من النشاط، روت فيهم نساء عديدات قصصاً عن معاناتهن من العنف الموجّه، كما سلّطت الحملة الضوء على نساء ورجال شجعان يعملون على تمهيد الطريق لعالم أفضل، وأكثر أمان ومساواة.

في العراق..الحال أسوأ

اليكم من الأدلة ما يؤكد ذلك:

افاد تقرير (مركز المعلومة للبحث والتطوير) بأن (٤٦٪)من النساء العراقيات يتعرضن للعنف،مستندا الى دراسات ميدانية،قدمت نتائجها بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة الذي يصادف في الخامس والعشرين من تشرين/ نوفمبر من كل عام.

واللافت فيه ان تعاطي الزوج للمواد المخدرة جاء بنسبة(٦٤٪) محتلا المرتبة الثانية في اسباب العنف بعد المشكلات الاقتصادية،يليه بالمرتبة الثالثة وبنسبة(٥٦٪)استخدام الزوج للعنف كحق من حقوقه التي ينص عليها الدين!

في تقرير اخباري لفضائية الحرة-عراق أفاد ان حالات الطلاق بالعراق في تزايد مسجلة ارقاما قياسية وصلت الى (٥٠٪) من عدد المتزوجين.ووفقا لمجلس القضاء الأعلى،بلغ عدد دعاوى الطلاق في ٢٠٠٤ (٢٨٦٨٩) حالة ارتفعت في ٢٠٠٥ الى(٣٣٣٤٨)،ووصلت في ٢٠٠٦ الى(٣٦٦٢٧) لتقفزفي ٢٠١٢ الى ما يشبه الكارثة هو (٥٠)حالة طلاق مقابل (١٠٠)حالة زواج..اي ان كل مليوني حالة زواج تقابلها مليون حالة طلاق!. وفي (آب ٢٠٢٢) بثت فضائيات عربية عنوانا لافتا(يحدث في العراق..سبع حالات طلاق في الساعة الواحدة!)..ما جعل القضاة يصفون ظاهرة الطلاق بأنها صارت توازي ظاهرة الارهاب!.

افادت دراسة لوزارة التخطيط(٢٠١٢) بأن ٣٦٪من النساء المتزوجات يتعرضن للعنف الجسدي والنفسي والجنسي من الأزواج.

المدى تتساءل:

في ٢٢ / ١١ / ٢٠٢٢ تساءلت جريدة المدى :ما الذي حصل لهذ القانون؟

وأجاب كاتب المقال : حصل انه لم يقر لثلاثة أسباب:

١.الاسلاميون رفضوا تمريره والغريب ان النائبات في البرلمان عارضنه بشدة،

حالات الطلاق بالعراق في تزايد مسجلة ارقاما قياسية

٢.الاحزاب الشيعية تحديدا كانت الاشد معارضة لأنها اعتبرته مخالفا للشريعة الاسلامية،

٣.مشروع قانون العنف ضد المرأة كان قد قدم الى العراق بعد التغيير،وفيه مـادة تخص حرية المثليين،وكانت ممثلة الامـم المتحدة جنين بلاسخارت قد رفعت علم المثليين في وسط بغداد.

قانون مناهضة العنف الأسري

في العام (٢٠١٩) صدر في العراق قانون (مناهضة العنف الأسري) متضمنا (٢٧) مادة بدأت بتعريف العنف بأنه (كل فعل أو امتناع عن فعل أو التهديد بأي منهما،يرتكب داخل الاسرة،يترتب عليه ضرر مادي أو معنوي)..

وحدد هدفه بـ (حماية الاسرة،وعلى وجه الخصوص النساء والفتيات من كافة اشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي،والحد من انتشاره والوقاية منه،ومعاقبة مرتكبيه،والتعويض عن الضرر الناتج عنه، وتوفير الحماية للضحايا،وتقديم الرعاية اللازمة لهم وتأهيلهم، وتحقيق المصالحة الاسرية).

وختمها بتحديد الأسباب الموجبة في:(الحد من مظاهر العنف الأسري،والقضاء على أسبابه،وحماية للأسرة وأفرادها،وتحمل الدولة لمسؤولياتها،ووقاية المرأة من الأفعال التي تشكل عنفاً بأشكاله المختلفة، مما يستوجب السعي الحثيث لتجريم تلك الأفعال وملاحقة مرتكبيها،وتوفير الخدمات اللازمة،ونظراً لكون العنف ضد المرأة يعدّ شكلا من اشكال التمييز،وانتهاكاً لحقوق الانسان،والتزاما بالصكوك والمعاهدات والمواثيق الدولية،التي صادق عليها العراق،وانسجاماً مع ميثاق الأمم المتحدة والقرارات الأممية،وسيرا على خطى مبادئ المجتمع الدولي،وتنفيذاً لأحكام المادة ٢٩ من الدستور).

وكنا اوضحنا بمقال سابق في المدى الى ان القانون ما كان دقيقا في تعريفه للعنف ضد المرأة،اذ هو يعني في مفهومنا نحن السيكولوجيين المعنيين بهذا الموضوع:(اي سلوك يصدر من الرجل بطابع فردي أو جماعي، وبصورة فعلية أو رمزية أو على شكل محاولة أو تهديد أو تخويف أو استغلال أو التأثير في الإرادة، في المجالات الأسرية أو المجتمعية أو المؤسسية، سواء أكان هذا الرجل أب، أخ، عم، خال، زوج، إبن، زميل، أو أي رجل آخر قريب أو غريب بقصد إيذائها جسديا أًو جنسيا أًو نفسيا أًو لفظياً،أو بقصد التحقير والحط من شأنها أو الانتقاص منها،أو انتهاك حقوقها الإنسانية أو القانونية أو كليهما، مما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية أو كليهما بغية تحقيق غرض شخصي لدى المعنَفِ ضد المرأة الضحية).

فضلا عن ان دليل الأمـم المتحدة يوصي بأن تشمل التعريفات القانونية للعنف الأسري عناصر العنف المتمثلة بـ(الجسدي والجنسي والنفسي

> مشروع قانون العنف ضد المرأة كان قد قدم الى العراق بعد التغيير

والأقتصادي)..ولم يوضح القانون العراقي العنف الأقتصادي الذي يتضمن سيطرة الزوج او الزوجة على المصدر المالي للأسرة،او منع احدهما للآخر بتحصيل سلع او ممتلكات،او استفراد احدهما بالقرار الأقتصادي الخاص بالأسرة.

واضفنا بأن القانون غفل تأكيده على اخطر واكثر انواع العنف شيوعا في المجتمع العراقي..(العنف النفسي) الذي يستهدف محاربة الضحية معنويا،وإذلالها نفسيا بإيجاد المعنف لنفسه الأعذاركأن تكون تحت مسمى الدين أو السلطة فيعمد الى الحبس وتقييد الحرية، فرض الحجاب، الطرد، الهجر، الجفاء، التحقير..وإذلالها وإشعارها بالدونية أو الشتم،واتهامها بالجنون أو التهديد التي تؤدي الى قتل الطاقات العقلية والاصابة بامراض نفسية مثل الاكتئاب والانكفاء على الذات.

ولا يشير مشروع القانون إلى أنواع الأدلة التي يمكن قبولها في قضايا العنف الأسري،التي حددها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بـ(أدلة الطب الشرعي،أقوال الضحايا،صور فوتوغرافية،شهادات خبراء،ملابس ممزقة،ممتلكات مُتلفة،تسجيلات هواتف خلوية،وسجلات مكالمات طوارىء..).

توصيتان

الأولى:حين تولى السيد محمد شياع السوداني رئاسة الحكومة ..أوصينا بتشكيل لجنة يكون بين اعضائها علماء نفس واجتماع وخبراء مستقلين سياسيا لمراجعة القانون وتعديله بصيغة تتفق وجوهر الدين الأسلامي الذي اولى المرأة اهتماما كبيرا ونظر اليها نظرة تكريم واعتزاز وجعلها على درجة واحدة مع الرجل في التكريم، واستوصى بها النبي محمد خيرا في خطبة حجة الوداع « استوصوا بالنساء خيرا،فانكم اخذتموهن بأمانة الله»، وأن يساير القيم الحضارية في البلدان الديمقراطية، فهوية تقدم وديمقراطية اي بلد تكون بتطبيقه مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة..وهذا ما نأمله وان جاء متأخرا عشرين سنة!..والذي حصل ان القانون معطّل من خمس سنوات..

والمرجح ان السيد السوداني يعرف ان حكومته لن توافق ،لأن البرلمان العراقي بتشكيلته الجديدة لن يوافق بضمنه برلمانيات!

والثانية:توصية للمثقفات والمثقفين: ان العراق من ضمن الدول التي صادقت على هذا القانون..فلتتوحد جهودكم بالضغط على البرلمان العراقي لتحقيق شعار الأمم المتحدة: Violence against women must stop)))) .

*صحيفة:»المدى»

التزام امريكي بحماية حق المرأة والتصدي للعنف بحقهن

بيان لمديرة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية سامانتا باور في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

*الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/مكتب العلاقات الصحفية

تتعرض واحدة من كل ثلاث نساء في العالم للعنف الجسدي و/أو الجنسي في حياتها بحسب تقديرات منظمة الصحة العالمية، كما تزوجت أكثر من ٦٤٠ مليون امرأة وفتاة قبل سن الثمانية عشرة في العام ٢٠٢٣.

ويمثل العنف الجنسي المرتبط بالصراع جريمة يتم التغاضي عنها وعدم الإبلاغ عنها في غالبية الأحيان، وذلك في مختلف أنحاء العالم. وتستغل جماعات مسلحة ومنظمة الصراع المحتدم في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية للاعتداء على النساء والفتيات بطرق منسقة وبشكل متزايد، وذلك من خلال الإتجار بالأطفال والخطف والإجبار على العمل في واحد مما لا يقل عن ١٤٥ بيت دعارة في شمال وجنوب كيفو.

غالبا ما تبقى هذه الجرائم في الخفاء، وتقدر الأمم المتحدة أن ما بين ١٠ إلى ٢٠ حالة تبقى عديمة التوثيق مقابل كل حالة اغتصاب مرتبطة بنزاع يتم الإبلاغ عنها.

وبينما نحيي اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، نبقى ملتزمين بشدة بوضع حد لآفة العنف هذه.

وتنطلق اليوم حملة المناصرة العالمية السنوية التي تحمل عنوان "١٦ يوما من النشاط المناهض للعنف القائم على النوع الاجتماعي،" والتي تستمر حتى يوم حقوق الإنسان في ١٠ كانون الثاني/ديسمبر.

ويركز موضوع هذا العام "اتحدوا! استثمروا لمنع العنف ضد النساء والفتيات" على أن لكل شخص دور يلعبه في حماية حق النساء والفتيات الأساسي بالأمان.

تؤثر المضايقات والتهديدات والإساءات الموجهة ضد النساء والفتيات على جوانب لا تعد ولا تحصى لها من حياتهن، بدءا من الصحة العقلية والجسدية وصولا إلى القدرة على مواصلة التعليم وفرص العمل.

ويشكل العنف القائم على النوع الاجتماعي عائقا كبيرا أمام المشاركة المدنية والاجتماعية والسياسية والقانونية والاقتصادية للنساء والفتيات في مختلف أنحاء العالم.

وقد أتاحت التقنيات الرقمية اليوم انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي على نطاق أوسع وسرعة ومدى وصول أكبر، وتتأثر به الشخصيات العامة النسائية بشكل خاص، على غرار الشخصيات السياسية والناشطات والصحفيات، إذ يشير ٧٥ بالمئة من الصحفيات في مختلف أنحاء العالم إلى تعرضن للعنف عبر الإنترنت لإيذائهن وإسكاتهن.

ويشكل العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تيسره التكنولوجيا أيضا مخاطر خاصة على أفراد المجتمعات المهمشة تاريخيا، بما في ذلك أصحاب الاحتياجات الخاصة ومجتمع الميم (المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسيا+) والأقليات العرقية أو الإثنية أو الدينية.

وتعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي ومنعه ومعالجته من خلال برامجنا ومناصرتنا.

وتمثل حماية النساء والفتيات، وبخاصة بين المجتمعات النازحة، أولوية رئيسية في الاستجابات الإنسانية من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مناطق النزاع.

كما نعمل على تعزيز مشاركة النساء والفتيات في العمليات السياسية وعمليات بناء السلام والانتقال بشكل آمن وهادف في البيئات التي لا تشهد صراعا، إذ تساهم الوكالة على سبيل المثال في مشاركة إدارة بايدن-هاريس في الشراكة العالمية للعمل بشأن التحرش والإساءة القائمة على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت، وتعمل مع دول شريكة أخرى لتبادل أفضل الممارسات والنهج الجديدة الواعدة لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي يستهدف الشخصيات النسائية في السياسة والحياة العامة.

> **نعمل على تعزيز مشاركة النساء والفتيات في العمليات السياسية**

وقد أطلقت الوكالة في وقت سابق من هذا العام ومن ضمن نواتج الشراكة العالمية برنامجا تجريبيا في ثلاث دول لاختبار أساليب مبتكرة تمنع هذا النوع من العنف القائم على النوع الاجتماعي، كما سنتبادل الدروس المستفادة من هذا المشروع التجريبي لتوجيه الجهود العالمية الرامية إلى معالجة هذه المشكلة المتنامية.

دعونا فيما نبدأ حملة الستة عشر يوما من النشاطات نجدد التزامنا بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية حق النساء والفتيات الأساسي في المشاركة الكاملة والآمنة في المجتمع.

إيما بيلز، بيتر سالزبوري:

عالـم فـي حالـة حـرب

ماذا وراء الانفجار العالمي للصراعات العنيفة؟

*مجلة «فورين أفيرز» الامريكية

يتزايد عدد النزاعات الدموية في أجـزاء كثيرة من العالم. إضافة إلى هجوم «حماس» في السابع من أكتوبر (تشرين الأول) على إسرائيل، والهجوم الإسرائيلي على غزة، مما أثار شبح حرب أوسع في الشرق الأوسط، تصاعد العنف في أنحاء سوريا كلها، بما

في ذلك موجة من الهجمات بالمسيرات المسلحة التي هددت القوات الامريكية المتمركزة هناك.

وفي القوقاز في أواخر سبتمبر (أيلول)، استولت أذربيجان على جيب ناغورنو قره باغ المتنازع عليه - مما أجبر ما يقدر بنحو ١٥٠ ألف أرمني على الفرار من موطنهم التاريخي في الإقليم ومهد الطريق لتجدد القتال مع أرمينيا.

وفي الوقت نفسه في أفريقيا، احتدمت الحرب الأهلية في السودان، وعاد النزاع إلى إثيوبيا، وكان استيلاء جيش النيجر على السلطة هناك في يوليو (تموز) هو الانقلاب السادس في منطقة الساحل وغرب أفريقيا منذ عام ٢٠٢٠.

في الواقع، لخص تحليل تناول بيانات جمعها «برنامج أوبسالا لبيانات النزاعات» Uppsala Conflict Data Program، وأجراه «معهد بحوث السلام في أوسلو» Peace Research Institute Oslo، إلى أن عدد النزاعات في أنحاء العالم كله وشدتها وطولها هو في مستواه الأعلى منذ ما قبل نهاية الحرب الباردة.

وسجلت الدراسة ٥٥ نزاعاً نشطاً عام ٢٠٢٢، استمرت في المتوسط نحو ثماني سنوات إلى ١١ سنة، بزيادة كبيرة عن ٣٣ نزاعاً نشطاً استمرت في المتوسط سبع سنوات قبل عقد.

وعلى رغم زيادة عدد النزاعات، مر أكثر من عقد منذ التوصل إلى اتفاق سلام شامل بوساطة دولية لإنهاء الحرب.

توقفت العمليات السياسية التي تقودها أو تساعد فيها الأمم المتحدة في ليبيا والسودان واليمن أو انهارت، ذلك أن النزاعات التي تبدو مجمدة - في بلدان مثل إثيوبيا وإسرائيل وميانمار - تزداد حماوة بوتيرة تنذر بالخطر.

مع الغزو الروسي لأوكرانيا، عاد النزاع الشديد إلى أوروبا، التي تمتعت سابقاً بعقود عدة من السلام والاستقرار النسبيين.

إلى جانب انتشار الحروب، حلت مستويات قياسية من الاضطرابات أصابت البشر. عام ٢٠٢٢، كان ربع سكان العالم - مليارا شخص - يعيشون في مناطق متأثرة بنزاعات، فقد بلغ عدد النازحين قسراً في أنحاء العالم كله رقماً قياسياً بلغ ١٠٨ ملايين شخص بحلول بداية عام ٢٠٢٣.

> **مع الغزو الروسي لأوكرانيا، عاد النزاع الشديد إلى أوروبا**

حتى الآن، كانت الاستجابة الدولية من جانب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، التي استثمرت كلها بكثافة في بناء السلام في أعقاب الحرب الباردة، تتلخص في تحويل أهداف «السلام» من حل للنزاعات إلى إدارة للنزاعات، لكن الأحداث في الشرق الأوسط وأماكن أخرى تذكرنا بأن النزاعات لا يمكن إدارتها إلا لفترات طويلة.

ومع اشتعال القتال في أنحاء العالم كله وبقاء الأسباب الجذرية للنزاعات من دون حل، تبدو الأدوات التقليدية لبناء السلام والتنمية غير فاعلة على نحو متزايد.

والنتيجة هي أن فواتير المساعدات تزداد، ويصبح اللاجئون مهجرين، وتواصل المجتمعات الممزقة المعاناة. وثمة حاجة ملحة إلى نهج جديد لحل النزاعات وآثارها وإدارتها.

آلية معطلة

بعد خفض بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٧، بدأ العدد الإجمالي للنزاعات في أنحاء العالم كله في الارتفاع عام ٢٠١٠، وفق «برنامج أوبسالا لبيانات النزاعات».

لقد بات الآن عدد الحروب الأهلية وبين الدول، والوفيات التي تسببها، في أعلى مستوياته منذ منتصف ثمانينيات القرن الـ٢٠، وأعلنت الأمم المتحدة في يناير (كانون الثاني) أن عدد النزاعات الدموية في أنحاء العالم كله هو في أعلى مستوى له منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ومن المرجح في شكل متزايد أن تشتعل الحروب التي تتوقف في غضون سنة من توقفها، كما يحدث نحو خمس مرات في العام في المتوسط.

كما تصبح الحروب أكثر شيوعاً، ويصعب إنهاؤها، لعدد من الأسباب، أحدها هو الطبيعة المتغيرة للنزاع.

تميل حروب القرن الـ٢١ إلى أن تخاض بين دول وجماعات مسلحة ملتزمة قضايا مختلفة مع إمكانية الوصول إلى الأسلحة المتقدمة نسبياً وغيرها من أشكال التكنولوجيا، فضلاً عن الأموال المكتسبة من الموارد الطبيعية والنشاط الإجرامي.

وأصبح النزاع المعقد المتعدد الأطراف هو القاعدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ما أزال المبدأ التنظيمي الثنائي للمنافسة الغربية – السوفياتية الذي شكل إطار عديد من الحروب السابقة. وفي الآونة الأخيرة، أصبحت النزاعات أيضاً ذات طابع دولي متزايد.

وتنجر بانتظام بلدان مثل روسيا والسعودية وتركيا ودولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة، سواء في شكل غير مباشر أو مباشر، إلى حروب خارجية، كما شوهد مراراً وتكراراً في نزاعات الشرق الأوسط وأفريقيا. وكلما زاد عدد الأطراف المحلية والدولية المشاركة في نزاع، زادت صعوبة إنهائه.

أما الأمم المتحدة، التي كانت ذات يوم الوسيط المفضل في النزاعات، فقد جرى تهميشها.

لقد أسهمت المنافسة الجيوسياسية بين الدول القوية في فقدان الأمم المتحدة لنفوذها.

ويتأثر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في شكل خاص بهذه القوى. لقد أصبح راكداً إذ ابتلي بمنافسات دولية متزايدة بين الولايات المتحدة وروسيا والصين، وبنهج تفاعلي في شكل متزايد في المجال السياسي الدولي.

> **حلت مستويات قياسية من الاضطرابات أصابت البشر**

ويعني الجمود في مجلس الأمن أن الأمم المتحدة لا تستطيع عرض حلول أو توجيه اللوم على صعيد جرائم الحرب أو العدوان.

وتصبح الفرق المفوضة من مجلس الأمن بحفظ السلام أو العمليات الانتقالية أكثر ندرة وكثيراً ما تكون قصيرة الأجل، ويفتقر المبعوثون الأمميون وقوات حفظ السلام الأممية وغير ذلك من المسؤولين الأمميين في شكل متزايد إلى النفوذ والصدقية مع الأطراف المتنازعة.

ففي يونيو (حزيران) الماضي، مثلاً، سعت مالي إلى سحب قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام المنتشرة منذ عقد بسبب توترات بين الحكومة والبعثة، بما في ذلك الخلاف حول دور القوات وتفويضها.

ويقال إن أمراء الحرب المتنافسين في السودان رفضوا حتى التحدث إلى المبعوث الخاص للأمم المتحدة فولكر بيرتيس، قبل استقالته في سبتمبر.

ويقول رئيس عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة، جان-بيار لاكـروا، بأن الانقسامات داخل مجلس الأمن تعني أن بعثات الأمم المتحدة لم تعد قادرة على تحقيق «الهدف النهائي المتمثل في حفظ السلام» - أي ابتكار حلول سياسية دائمة - ويجب بدلاً من ذلك أن تكتفي بـ«أهداف وسيطة» مثل «الحفاظ على اتفاقات وقف إطلاق النار».

بعد الطغيان المتزايد لسلسلة من الأزمات العالمية والأولويات السياسية الجديدة، بما في ذلك العدوان الروسي في أوروبا وانتهاج الصين سياسات حازمة، يرى عديد من واضعي السياسات الرفيعين في الولايات المتحدة وأوروبـا قيمة محـدودة في التدخل عسكرياً أو استثمار رأس مال سياسي كبير في النزاعات البعيدة التي يعتبرونها ذات عواقب استراتيجية ضئيلة.

بدلاً من ذلك، تحول الاهتمام إلى التعامل مع تداعيات النزاعات - موجات اللاجئين وتهريب المخدرات والأسلحة عبر الحدود، على وجه الخصوص - بدلاً من أسبابها.

خفض المعايير

في مواجهة هذه المجموعة من التحديات، يتغير تصور ما هو ممكن بين مسؤولي الأمم المتحدة والبلدان الغربية التي ألقت بثقلها ذات مرة وراء صنع السلام - ولا سيما الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بقيادة فرنسا وألمانيا، وكذلك المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

أشار مسؤول سابق في الأمم المتحدة عمل لعقود في عمليات السلام الدولية إلى أن الحواجز العديدة أمام الوساطة تجعل من «المستحيل تقريباً» إنهاء النزاعات الحديثة.

من الناحية العملية، كثيراً ما يعمل تدخل الأمم المتحدة اليوم على تهدئة النزاعات، أو في أفضل السيناريوهات، بدء عملية سياسية هشة لا يتوقع سوى البعض نجاحها.

في السر، يجادل عديد من الوسطاء المخضرمين ومسؤولي السياسات بأن طموحات عديد من جهود الوساطة الدولية تقتصر ضمنياً على عقد اتفاقات ثنائية مصممة لتحقيق انفراج قريب الأجل أو أهداف محدودة، مثل اتفاق عام ٢٠٢٢ الذي سمح للحبوب الأوكرانية بالمرور عبر البحر الأسود.

> **عدد الحروب الأهلية وبين الدول، والوفيات التي تسببها، في أعلى مستوياته**

وبـعـد تهميش وسطاء الأمم المتحدة أثناء المفاوضات، وقلة اتفاقات السلام الواسعة والعمليات الانتقالية السياسية التي يمكن أن يؤدوا فيها دوراً مهماً، فقدوا كثيراً من مبرر وجودهم.

ولا يمكن لمعظم أدوات بناء السلام الأخرى - بما في ذلك الحوار السياسي الشامل، والمساءلة، والعدالة الانتقالية، وإصلاح قطاع الأمن - أن تنجح من دون عمليات سياسية لترسيخها.

وفي أماكن أخـرى، تحولت تطلعات عديد من الدبلوماسيين الغربيين بهدوء إلى السعي إلى دعم الاحتواء أو خفض التصعيد، وتجنب البحث عن حل سلمي ومستدام للنزاعات.

وتسلط الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لوصف «الاتفاقات الإبراهيمية» (تطبيع العلاقات العربية مع إسرائيل) بأنها «عملية سلام» الضوء على هذا

التغيير، ذلك أن الاتفاقات لا تعالج عملياً عوامل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، كما أصبح واضحاً في شكل كارثي في الحرب الدائرة بين إسرائيل و»حماس».

ويشهد ما يسمى بالنزاع المجمد في سوريا تصاعداً مقلقاً لكن متوقعاً في العنف وعدم الاستقرار بسبب عدم إحراز تقدم في المفاوضات.

على أحد المسارات، توقفت المفاوضات بين لجنة الاتصال العربية، المؤلفة من الأردن والسعودية والعراق ومصر وجامعة الدول العربية، وبين الحكومة السورية.

وفي الوقت نفسه تعتبر عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة في سوريا منفصلة عن عوامل النزاع.

هي تسعى إلى تحقيق أهداف محدودة، بما في ذلك دستور جديد تصيغه لجنة لم تجتمع منذ ١٨ شهراً، وتسعى عملية لم تبدأ بعد، بقيادة الأمم المتحدة، إلى بناء الثقة المتبادلة بين سوريا ولجنة الاتصال العربية وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

وهذه العملية منفصلة إلى حد كبير عن التطورات السياسية والعسكرية الحالية، بما في ذلك الارتفاع الأخير في العنف في أنحاء البلاد كلها.

عنف لا يمكن احتواؤه

حتى وقت قريب، بدا أن بعض المسؤولين الدوليين يعتقدون أن إنهاء القتال هدف جيد بما فيه الكفاية.

أواخر سبتمبر، زعم مستشار الأمن القومي الامريكي جايك سوليفان، الذي يروج لحسن نوايا السياسة الخارجية الخاصة بـإدارة بايدن، أن الشرق الأوسط «أكثر هدوءاً اليوم مما كان عليه قبل عقدين»، لكن هجمات «حماس» الوحشية في إسرائيل بعد أسبوع من تعليقاته ورد إسرائيل العسكري المستمر في غزة، فضلاً عن تصاعد العنف في أنحاء سوريا كلها، تظهر قصور هذه السياسة.

ولا يحل الاحتواء النزاعات بل يتطلب إدارة فاعلة. وهذا يعني بذل جهود استباقية لمعالجة الشكاوى، وقمع العنف، ودفع المفاوضات، واتخاذ إجراءات للتعامل مع عدم الاستقرار المتزايد أو الأحداث غير المتوقعة.

وفي حين أن الحد من العنف هو هدف أولي معقول، بمجرد تهدئة النزاعات، كثيراً ما يتحول الاهتمام إلى مكان آخر.

> **تصبح الحروب أكثر شيوعاً، ويصعب إنهاؤها، لعدد من الأسباب**

ومن السهل إذاً تفويت علامات التحذير التي تشير إلى أن القتال على وشك أن يستأنف. وهذه مشكلة خاصة عندما تظل جماعات أو أنظمة مسلحة مسيطرة بعد فشل عمليات السلام أو أثناء العمليات الانتقالية السياسية.

ومن دون مساءلة هذه الجماعات عن أفعالها السيئة السابقة، هي تشعر بالحرية في تكرار العنف.

لهذا السبب، يبدو أن جنرالات السودان اعتقدوا أنهم لن يخضعوا إلى المساءلة من قبل الأمم المتحدة، أو من قبل داعميهم الدوليين، أو الدول المنخرطة في دعم العملية الانتقالية (بما في ذلك النرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) عندما بدأوا في قتال بعضهم بعضاً في أبريل (نيسان).

وأشار نشطاء سودانيون ودبلوماسيون مقيمون في

العاصمة عن حق إلى أنهم حذروا مراراً من أن الرجال الذين يحكمون البلاد منذ الانقلاب العسكري عام ٢٠١٩ كانوا يستعدون للحرب مع بعضهم بعضاً، لكن هذه التحذيرات إما استبعدت أو خففت في العواصم الغربية، بما في ذلك واشنطن، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن النزاع لم يكن قد اندلع بعد ولأن المسؤولين لم يعتبروا السودان أولوية.

لطالما جادلت كل من الأطراف الفاعلة الإقليمية والدبلوماسيين والمحللين الغربيين بأن الوضع الراهن في غزة والضفة الغربية غير مستدام، لكن الاهتمام الدولي كان متركزاً في أماكن أخرى.

لقد أدت جهود التطبيع الإقليمية التي قادتها إدارة ترمب إلى بناء علاقات بين إسرائيل وخصوم عرب سابقين بما في ذلك البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة.

حافظت إدارة بايدن على «الاتفاقات الإبراهيمية»، وسعت بنشاط إلى التوصل إلى اتفاق إسرائيلي – سعودي، لكن هذه الجهود فشلت تماماً في معالجة عوامل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

وعلى رغم ذلك، وحتى مع تصاعد الحرب بين إسرائيل و«حماس»، أعلن مسؤولون امريكيون، بمن فيهم وزير الخارجية أنتوني بلينكن، أن واشنطن لا تزال تأمل في مواصلة مفاوضات التطبيع الإسرائيلية – السعودية.

فخ المساعدات

في كثير من الأحيان، أصبحت المساعدات الإنسانية الدواء الشافي لإدارة النزاعات التي لم تحل.

لنأخذ سوريا، حيث تضمنت طلبات الأمم المتحدة لتمويل المساعدات عام ٢٠٢٣، بعد ١٢ سنة من بدء الحرب، ٤٫٨١ مليار دولار للبرامج داخل البلاد و٥٫٧ مليار دولار لدعم اللاجئين.

وتنفق مبالغ مماثلة في السودان وميانمار، وكلاهما يعاني نزاعات وليس لديهما مبعوثون سياسيون من الأمم المتحدة ولا عملية سلام واضحة.

ويتواصل العنف بلا هوادة، ويعيش المدنيون على مساعدات هزيلة – في المناطق حيث يمكن الوصول إليهم. ومع ارتفاع عدد النزاعات، تستمر كلف المساعدات في الازدياد.

> **لا يمكن لمعظم أدوات بناء السلام الأخرى أن تنجح من دون عمليات سياسية**

لا يمكن للمانحين أن يواكبوا الكلفة المتزايدة للحروب، فقد زاد تمويل المناشدات للحصول على مساعدات بمعدل ١٠ في المئة على أساس سنوي بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٨، لكنه تراجع بعد ذلك.

ومع ذلك، استمرت مناشدات الأمم المتحدة للحصول على الأموال في التزايد، إذ تضاعف عددها أربع مرات بين عام ٢٠١٣ واليوم. ومن بين ٤٠٦ ملايين شخص في حاجة إلى مساعدات إنسانية عام ٢٠٢٢، عاش ٨٧ في المئة في بلدان في خضم نزاع شديد الحدة، و٨٣ في المئة في أزمات طال أمدها.

في ظل هذه الظروف، لا يمكن أن تكون المساعدات هي الحل الوحيد.

تتطلب عودة اللاجئين تحولاً جوهرياً في الديناميكيات المحلية يسمح للفارين من العنف والاضطهاد بالعودة بأمان إلى ديارهم، والوصول إلى

ممتلكاتهم، وإعادة الاندماج في المجتمع من دون تمييز.

وفي الوقت نفسه تتطلب العدالة والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع إدارة من قبل حكومات مناسبة مستعدة للتصدي للانتهاكات المرتكبة أثناء النزاع وتوفير حوكمة ملائمة خالية من التمييز لتيسير بيئة اقتصادية منتجة يكافح فيها الفساد والنشاط غير المشروع.

يتطلب البناء بقيادة محلية لسلام يعالج التصدعات الاجتماعية الناجمة عن النزاع مساحة مدنية لإجراء الحوار ومعالجة الشكاوى وتأمين اتخاذ شامل للقرار وحوكمة شاملة.

طوبى لصانعي السلام

يقف العالم عند نقطة انعطاف، ولا يزال ممكناً حشد الدعم لنهج جديد لحل النزاعات. لتحقيق ذلك، تدعو الحاجة إلى قيادة خلاقة وشجاعة من تحالف واسع من السياسيين وقادة الأعمال والأمم المتحدة وبناة السلام والمجتمعات المحلية - تتماشى مع طموح متجدد لصنع السلام.

ومن دون التطلع إلى السلام المستدام وإعطاء قيمة له، من السهل جداً قبول أقل النتائج سوءاً ونسيان الخسائر البشرية والموارد الهائلة المترتبة على القيام بذلك.

أولاً وقبل كل شيء، يحتاج أي جهد لتجديد عملية صنع السلام للقرن الـ٢١ إلى إرادة سياسية من الدول القوية، ولا سيما الولايات المتحدة وغيرها من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش صراحة إلى هذه النقطة في موجز السياسات الذي نشر أخيراً بعنوان «أجندة جديدة للسلام»، وهو رؤية تضع مسؤولية تأمين السلام ودعم المعايير الدولية في أيدي البلدان الفردية بدلاً من النظام المتعدد الأطراف.

وإذا كانت الحكومات التي تقول إنها تؤمن بنظام قائم على القواعد - بما في ذلك تلك الحكومات الموجودة في بروكسل ولندن وواشنطن - على استعداد لدعم القوانين والمعايير الدولية، قد يكون هناك بعض الأمل في المستقبل، لكن إذا لم تكن كذلك، من المؤكد أن السباق الحالي إلى القاع سيستمر.

> **الاحتواء لا يحل النزاعات بل يتطلب إدارة فاعلة**

قد تساعد اللغة الأكثر دقة التي تشير إلى «السلام» هذه الحكومات على إعادة الانخراط في النضال من أجله. إن وصف المفاوضات حول وقف لإطلاق النار بأنها «عملية سلام»، كما لو كان السلام قاب قوسين أو أدنى وليس على بعد سنوات أو عقود، كثيراً مما يؤدي إلى مزاعم مبكرة بتحقيق السلام لمجرد أن المدافع صمتت موقتاً، هذا الاعتقاد الخاطئ يؤدي إلى فك الارتباط مع العملية.

إن التأطير الجديد الأكثر دقة الذي يميز بين مراحل إدارة النزاعات وحل النزاعات وبناء السلام، إضافة إلى سرد أكثر صدقاً لآفاق التقدم في المرحلة

التالية، من شأنه أن يؤدي إلى سرد أكثر صدقاً لما هو ممكن وعملي - أو مقبول أخلاقياً.

وعلى وجه الخصوص، من شأن هذا النهج الجديد في التعامل مع اللغة أن يساعد في وضع توقعات واقعية لما يمكن تحقيقه في الأجل القريب والمتوسط والبعيد.

ومن شأنه أيضاً أن يحول دون الاندفاع المألوف جداً لإعلان النجاح الذي يحبط استمرار عديد من عمليات السلام.

الأهم من ذلك، ثمة حاجة إلى نهج جديد للوساطة. لقد وسعت عمليات بناء السلام وممارساته الرسمية وأضفي الطابع المهني عليها خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، وهي تفترض أو تتطلب ديناميكيات - بما في ذلك التعاون الجيوسياسي والتسويات السلمية الناجحة وعمليات انتقالية سياسية - لم تعد موجودة.

يعرف عالم اليوم من خلال المنافسة الجيوسياسية ويتطلب شيئاً مختلفاً تماماً.

واستجابة لهذه التحديات، يجب أن يصبح الوسطاء أكثر إبداعاً وتعاوناً. ويجب أن يصبحوا مدافعين عن قضيتهم الخاصة، فيدافعوا علناً عن السلام، ويجب أن يضمنوا الدعم الدبلوماسي وأن ينخرطوا مع مجموعة واسعة من الجماعات، بما في ذلك المجتمع المدني.

وعلى وجه الخصوص، يجب على الوسطاء أن يعملوا في شكل وثيق مع بناة السلام المحليين وأن يمكنوهم، وأن يستوعبوا المعرفة المحلية ويشركوا الأطراف الفاعلة الرئيسة في عمليات السلام، التي يجب ألا تسعى بعد الآن إلى إدامة ديناميكيات السلطة الراهنة.

يجب على الوسطاء أيضاً العمل في شكل وثيق مع الكتل الإقليمية - وفي بعض الأحيان تقديم الدعم لها - وأداء دور أكبر في دعم المفاوضات الثنائية، وتمكين الأطراف المتنازعة من إنشاء سلام مستدام بمجرد إسكات البنادق.

في الوقت نفسه سيحتاج أولئك الذين يسعون إلى صنع السلام إلى إشراك الأطراف الفاعلة غير التقليدية - القوى العالمية المتوسطة، والمنظمات الإنسانية، والأطراف الفاعلة من القطاع الخاص.

> **العالم عند نقطة انعطاف، ولا يزال ممكنا حشد الدعم لحل النزاعات**

وينبغي لهذه الشراكات أن تسخر إمكانات أجندة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لاقتطاع دور للقطاع الخاص في دعم السلام، وصياغة نماذج جديدة للتعاون الجيوسياسي، واستخدام المساعدات لدعم السلام بدلاً من أن تكون بديلاً عنه.

هذه متطلبات كبيرة، لكنها أيضاً المتطلبات الأساسية لبناء سلام مستدام، ووقف انتشار النزاعات، وتهدف إلى ما هو أكثر من مجرد إخماد العنف موقتاً.

* إيما بيلز زميلة، غير مقيمة في معهد الشرق الأوسط ومستشارة أولى في المعهد الأوروبي للسلام.
*بيتر سالزبوري، أستاذ مساعد في كلية الشؤون الدولية والعامة بجامعة كولومبيا.

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

١٣٤

١٢٠

١٤٢

marsaddaily.com

marsaddaily

almrsd1994

marsad daily

marsaddaily